

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٥٥

الثلاثاء، ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيدة فرازير (مالطة)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
 إكوادور السيد بيريس لوس
 ألبانيا السيد خوجة
 الإمارات العربية المتحدة السيدة شاهين
 البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
 سويسرا السيدة بيرسفييل
 الصين السيد سون تشي تشيانغ
 غابون السيد بيانغ
 غانا السيد أغيما
 فرنسا السيد دو ريفيير
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
 مورامبيق السيد فرنانديز
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة جنكينز
 اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2023/69)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-03632 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/69)

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو

مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيذومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والسيد سانتياغو أونياتي - لابوردي، منسق فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): لدينا نقطة

نظام. نود أن نسجل عدم موافقتنا بشكل قاطع على حضور منسق فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد سانتياغو أونياتي - لابوردي، في هذه الجلسة. فنحن لا نرى أي مبرر لمشاركته في هذه الجلسة، وذلك بالنظر إلى أن شرعية تلك الهيئة لا يعترف بها عدد من أعضاء مجلس الأمن.

بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن وجوده زائد عن الحاجة.

فلدينا بالفعل مقدمان لإحاطتين متقنان عليهما، وهما المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو أرياس ووكيلة الأمين العام إيذومي ناكاميتسو. ونرى أن السيد أرياس، بصفته رئيسا لمنظمة دولية متخصصة، من واجبه أن يمتلك معلومات كاملة عن عملها، بما في ذلك التفاصيل التقنية، وأن يتحمل المسؤولية السياسية عن إحاطته

للمجلس. ونتوقع أن يكون هذا هو بالضبط ما سيفعله اليوم وأنه لن يلقي بالمسؤولية على مسؤوليه.

نحن لم نتلق قط تفسيراً مقنعاً، سواء من الرئاسة أو من أي زميل من الزملاء الغربيين الذين أيدوا دعوة السيد أونياتي - لابوردي، فيما يتعلق بحضور رئيس فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي لا يشكل مركزه جزءاً من القيادة الإدارية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو فيما يتعلق بالسبب الذي ينبغي من أجله دعوته كمقدم إحاطة منفصلة في جلسة المجلس هذه إلى جانب رئيس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فهل يعني ذلك أن السيد أرياس نفسه غير قادر على الإجابة على أسئلة الدول الأعضاء ويحتاج إلى غطاء من خبير؟ أم أنه، وبعد نصف عام من تجاهل الدعوات للتكلم مع أعضاء مجلس الأمن، يخشى الآن أن يمثل أماناً وحده، حتى ولو عبر وصلة فيديو؟ من المؤكد أن ذلك لا يعزز سلطة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولدينا أيضاً تساؤلات جديدة حول الموقف الذي اتخذته الرئاسة بشأن هذه المسألة. للأسف، وفي تناقض صارخ مع الممارسة التي اعتمدها مجلس الأمن، والتي تقترض مسبقاً البحث عن توافق في الآراء، وقفت الرئاسة في الواقع بشكل علني إلى جانب مجموعة من الوفود الغربية التي طالبت بدعوة السيد أونياتي - لابوردي وتجاهلت المقترحات التوفيقية المحددة من أعضاء المجلس الآخرين. وبطبيعة الحال، نحن نفهم تماماً الغرض من قيام الوفود الغربية بفرض مشاركة السيد أونياتي - لابوردي في جلسة اليوم. ولكننا نعارض بشكل قاطع تحويل المجلس إلى منبر لهذه الألعاب السياسية - وهو أمر حدث بالفعل من خلال تصميم بعض الوفود الغربية وبتواطؤ من الرئاسة. لا يمكن أن يحدث هذا مرة أخرى.

وبطبيعة الحال، لن ندخل في مناقشات مع السيد أونياتي - لابوردي، ولن نوجه أسئلة أو نرد على ملاحظاته، سواء في هذه الجلسة أو أثناء المشاورات، وندعو أعضاء المجلس الآخرين إلى اتخاذ موقف مبدئي مماثل بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): طلب ممثل فرنسا الكلمة.

السلام في آسيا والشرق الأوسط. وكما نعلم جميعاً، كان العديد من الناس هناك بالفعل في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية بسبب النزاع المستمر. وأعرب عن خالص تعاطفي معهم جميعاً. والأمم المتحدة، كما يعلم أعضاء المجلس، تحشد قواها لدعمهم من خلال الاستجابة لحالات الطوارئ، وقد حان الوقت لكي نظهر جميعاً التضامن ونعمل معاً في هذه الحالة البالغة الصعوبة.

أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لموافاتهم بمعلومات عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. ومن دواعي سروري أن ينضم إلي في هذه الجلسة اليوم، وإن كان ذلك عبر شبكة الإنترنت، السيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك السيد سانتياغو أونياتي - لابوردي، منسق فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تقديري للمدير العام أرياس ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جهودهما المهنية والمحايدة لدعم القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية وشراكتنا في السعي إلى القضاء على تلك الأسلحة اللإنسانية. ومنذ آخر مرة نظر فيها المجلس في هذه المسألة (انظر S/PV.9235)، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وفي ضوء مشاركة المدير العام أرياس في هذه الجلسة، سيكون بياني موجزًا جدًا.

إن الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح جميع المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للجمهورية العربية السورية لم تبرز أي تقدم منذ آخر مرة اجتمع فيها المجلس بشأن هذه المسألة. ومما يؤسف له أن جميع الجهود التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنظيم الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية لم تنجح حتى الآن. وكما أُبلِّغ أعضاء المجلس سابقاً، زودت الأمانة الفنية للمنظمة الجمهورية العربية السورية بقائمة الإعلانات التي لم تُقدم حتى الآن وغيرها من الوثائق

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أعد فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريراً جاداً ومفصلاً، نتيجة تحقيق دام عامين في الهجوم بالأسلحة الكيميائية في دوما في عام ٢٠١٨. ولذلك، نود أن ندعو السيد أونياتي - لابوردي إلى التعليق بالتفصيل على المحتويات الفنية للتقرير الذي ساعد في صياغته، إلى جانب السيد أرياس، الذي أشرف على العمل. ولا يمكننا أن نقبل إسكات فريق التحقيق المؤلف من خبراء بولالية واضحة ومشروعة. وعلى الرغم مما سمعناه للتو من زميلي الروسي، هناك اهتمام واضح في مجلس الأمن بالاستماع إلى السيد أونياتي - لابوردي وإعطائه فرصة للرد على أسئلة أعضاء المجلس. ولذلك، ندعو أعضاء المجلس إلى قبول مشاركة السيد أونياتي - لابوردي لإثراء مناقشتنا بأكثر قدر ممكن من الدقة والموضوعية.

وأختتم بياني بالقول إنني أؤيد تأييداً تاماً رأي زميلي الروسي فيما يتعلق بأهمية ضمان ألا يدعو المجلس إلا الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة الحقيقية، وأعول على أن يتقيد الاتحاد الروسي بذلك المبدأ في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/69 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن نبدأ، اسمحوا لي أن أعرب عن حزني العميق إزاء الزلازل المدمرة في تركيا وسورية وأن أقدم تعازي لأسر الضحايا. تركيا هي المكان الذي بدأت فيه مسيرتي المهنية في الأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد زرت المناطق التي تأثرت الآن بالزلازل مرات لا تحصى وشاهدت الكرم المذهل للناس هناك. كما زرت سورية عدة مرات عندما كنت مديرة لما كان يعرف آنذاك بإدارة عمليات حفظ

إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من ٦ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ وهي تستعد حاليا لعمليات الإيفاد المقبلة. وأتطلع إلى تلقي أي معلومات مستكملة من المدير العام أرياس بشأن هذه المسألة.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، قدمت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى المجلس التنفيذي للمنظمة وإلى الأمين العام المذكورة المعنونة "التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملا بالفقرة ١٠ من المقرر C-SS-4/DEC.3 المعنون "التصدي لخطر استخدام الأسلحة الكيميائية". وقد أطلع الأمين العام أعضاء المجلس على التقرير بوصفه الوثيقة S/2023/81. وأنا واثق من أن المدير العام ومنسق فريق التحقيق المستقل سيتحدثان بمزيد من التفصيل عن استنتاجات التقرير وسيقدمان معلومات مستكملة عن موعد نظر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيه.

وفي الختام، أود أن أشدد على ما ذكره الأمين العام مرارا. هناك حاجة ملحة ليس فقط لتحديد كل من يجرؤ على استخدام الأسلحة الكيميائية في انتهاك للقانون الدولي، بل أيضا لمحاسبتهم. إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول وعدم المساءلة عن استخدامها تهدد للسلام والأمن الدوليين وخطر علينا جميعا. ويحدوني أمل صادق في أن يتحد أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة، وأن يبدوا روحا قيادية في إظهار أنه لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب في استخدام الأسلحة الكيميائية. ومكتب شؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد لتقديم أي دعم ومساعدة يمكنه تقديمهما.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد أرياس.

السيد أرياس (تكلم بالإنكليزية): بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أود أن أتقدم بأحر تعازينا إلى ممثلي تركيا وسورية بعد الزلزال المميت الذي ضرب كلا البلدين أمس. وفي فترة الحزن هذه، نتوجه بدعواتنا وصلواتنا هنا في لاهاي من أجل

التي طلبها فريق التقييم منذ عام ٢٠١٩، بهدف مساعدة الجمهورية العربية السورية في حل المسائل العشرين المعلقة حاليا. بيد أنني أبلغت بأن الأمانة الفنية لم تتلق بعد المعلومات المطلوبة.

وبالنظر إلى هذه الحالة، ومتابعة للجهود التي تبذلها الأمانة الفنية لتنفيذ ولايتها، أوفد فريق مصغّر مؤلّف من بعض أعضاء فريق التقييم للقيام بأنشطة محدودة داخل البلد في الجمهورية العربية السورية في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير. وأفهم أن الفريق كان عائدا من البعثة من تاريخ آخر تقرير وأن نتائج البعثة ستدرج في التقرير المقبل لفريق التقييم. وأشار إلى أن المدير العام أرياس قد يقدم المزيد من التفاصيل حول الجهود المبذولة لحل المسائل المعلقة المتصلة بإعلان سورية الأولي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعم الأمم المتحدة لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلالته.

وفيما يتعلق بعمليات تفتيش مرافق برزة وجمراية التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، فقد أبلغت بأن الأمانة الفنية للمنظمة تواصل التخطيط للجولة التالية من عمليات التفتيش، المقرر إجراؤها هذا العام. وكما يذكر أعضاء المجلس، طلبت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الجمهورية العربية السورية تقديم معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية من إغلاق المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من الجدول ٢ في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد تلك المعلومات. وقد يتمكن السيد أرياس من تزويد أعضاء المجلس بمعلومات مستكملة عن الجهود المبذولة لضمان حل تلك المسألة في الوقت المناسب.

وقد أبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا السياق، أفهم أن بعثة تقصي الحقائق قد أوفدت

الفنية، بأن تتخذ ترتيبات لكي تحدد هوية من قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ووفقا للقرار، أنشئ فريق التحقيق وتحديد الهوية. وبدأ فريق التحقيق عمله في حزيران/يونيه ٢٠١٩، وأصدر بعد ذلك تقريرين منفصلين، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٢١، عن أربع حالات مختلفة. ولذلك، فإن التقرير المعروض علينا اليوم هو التقرير الثالث الذي يصدره فريق التحقيق. وهو يحدد نتائج التحقيق الذي جرى على مدى عامين، من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ويوضح الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي قررت في تقريرها الصادر في ١ آذار/مارس ٢٠١٩ أن غاز الكلور عالي التركيز قد استخدم في حادث دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وبعيدا عن عمل بعثة تقصي الحقائق، قاد فريق التحقيق تحقيقاته المستقلة. واستعرض مجموعة واسعة من المعلومات التي تلقى جزءا منها وجمع جزءا منها مباشرة. واستنادا إلى التحليلات والدراسات التي أجريت، خلص فريق التحقيق إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأنه في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بين الساعة ١٠/١٩ والساعة ٤٠/١٩ بالتوقيت المحلي، غادرت طائرة هليكوبتر واحدة على الأقل تابعة للقوات الجوية العربية السورية، من قاعدة "الضمير" الجوية وتعمل تحت سيطرة قوات النمر، وأسقطت أسطوانتين صفراوين أصابتا مبنيين سكنيين في منطقة مأهولة بالمدينين، مما أسفر عن مقتل ٤٣ شخصا محددًا وإلحاق الضرر بعشرات آخرين. تم فحص العديد من السيناريوهات المتناقضة من جانب فريق التحقيق على خلفية الأدلة التي تم جمعها وتحليلها. لم تثبت الأدلة صحة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وتأييدها فحسب، بل استبعدت أيضا جميع السيناريوهات الأخرى.

وأكد عمل فريق التحقيق أن غاز الكلور عالي التركيز المنطلق من إحدى الأسطوانتين قتل ٤٣ شخصا في أحد المباني. لجأ بعض الأفراد الذين كانوا في المبنى إلى الطابق السفلي، معتقدين أنهم سيحضون بحماية أفضل هناك خلال ما اعتقدوا أنه غارة جوية تقليدية في ذلك الوقت. وحاول آخرون الوصول إلى الطوابق العليا، لأنهم كانوا

الذين فقدوا أحياءهم. ونتمنى للذين أصيبوا في الكارثة الشفاء العاجل في هذه الظروف الصعبة.

سأبدأ بالإحاطة لأعضاء مجلس الأمن بشأن التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية. وأقدر كثيرا وجود وكالة الأمين العام في القاعة اليوم وبيانها الحيد جدا. أشكر أيضا أعضاء المجلس على دعوتي لتقديم إحاطة لهم اليوم، مع السفير أونياني - لابوردي، منسق فريق التحقيق.

هذه هي المرة الخامسة، في أقل من خمس سنوات، التي نتاح لي فيها فرصة تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن، مما يدل على اهتمام المجلس بالمسائل ذات الاهتمام المشترك. إذ يجتمع المجلس كل شهر عملا بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) لمعالجة ملف الأسلحة الكيميائية في سورية، ويتلقى إحاطة من وكالة الأمين العام ناكاميتسو. وفي كل جلسة، تدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المجلس في هذه المهمة ونقدم التقرير الشهري الذي نرفعه إلى رئيس مجلس الأمن عن طريق الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، أجرينا أنا ووكالة الأمين العام ناكاميتسو محادثات دورية لإطلاعها على آخر المعلومات.

سنطلع أعضاء مجلس الأمن اليوم على التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما، في الجمهورية العربية السورية، في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي يوم الجمعة الموافق ٢٧ كانون الثاني/يناير، تم تشاطر التقرير في لاهاي مع الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية البالغ عددها ١٩٣ دولة ومع الأمين العام، وفقا للتكليف الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في قراره المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي وقت لاحق، نشر التقرير أيضا على الموقع الرسمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأعتقد أن الجميع هنا قد أتاحت لهم بالفعل فرصة قراءة استنتاجات التقرير. ويجري تجهيز الترجمات بجميع اللغات الرسمية، وسنتيحها في الوقت المناسب.

ولعل المجلس يذكر أن مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قرر في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ تكليف الأمانة

التمسك بذلك، كما رأينا من ردود الفعل الدولية على استخدام الأسلحة الكيميائية على مختلف المستويات في مختلف المنظمات والكيانات والمحافل. وقد طُلب المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في مناسبات عديدة على أعلى مستوى.

ودعا مجلس الأمن مرارا وتكرارا إلى محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وقرارات المجلس ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥) تتضمن جميعها تلك الرسالة القوية. وأيد الأمين العام أيضا تلك الدعوة في بياناته بالتشديد على أن المساءلة جزء أساسي من الردع في استخدام الأسلحة الكيميائية. ورددت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان الدعوة إلى محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وأنشئت عدة كيانات دولية للتصدي للجرائم المزعومة المرتكبة في الجمهورية العربية السورية كجزء من إطار المساءلة. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة التحقيق الدولية المستقلة بغرض التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الدولية في الجمهورية العربية السورية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أنشأت الجمعية العامة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وقد تناولت الجمعية العامة مسألة الأسلحة الكيميائية من خلال قرارها السنوي بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي قدمته بولندا هذا العام. ويعبر قرار الجمعية العامة ٧٣/٧٧، الذي اتخذ هذا العام، عن اعتقاد راسخ بوجود إخضاع الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية للمساءلة. كما يشدد على أهمية تنفيذ القرار الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عن مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي كلف الأمانة الفنية بتحديد مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية. كما ذكر المؤتمر والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عدد من القرارات أنه يجب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

يدركون أن المادة الكيميائية المستخدمة ستكون أثقل من الهواء وستهبط إلى الجزء السفلي من المبنى. وكان كل من الطابق السفلي حيث انتشر غاز الكلور، لأنه أثقل من الهواء بمرتين ونصف، والطوابق العليا من المبنى حيث كانت الأسطوانة تطلق غاز الكلور بتركيز عال أماكن مميته لمن لجأ إليها.

يقدم عمل فريق التحقيق أيضا دليلا على أنه كان من المستحيل شن الهجوم عن طريق وضع الأسطوانات يدويا، وكان احتمال ذلك الخيار أقل حيث كانت ضربات جوية تحدث في نفس الوقت. وهو يبين بشكل قاطع أن الحفر التي عثر عليها فوق المبنى لا يمكن أن تكون ناجمة عن إسقاط الأسطوانات من المباني المجاورة، لأن أعلاها لا يكاد يصل ارتفاعها إلى ١٦ مترا فوق المبنى الذين سقطت عليهما الأسطوانات. فهذا الاختلاف في الارتفاع لا يكفي لوصول الأسطوانات إلى السرعة المطلوبة لإحداث الضرر الذي تم العثور عليه فوق المبنى.

ووجد فريق التحقيق أنه على أساس جميع المعلومات التي تم تحليلها، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن طائرة هليكوبتر واحدة على الأقل قد استخدمت، وأن من قام بتشغيلها قوات النمر، وهي من وحدات النخبة في القوات المسلحة السورية. وسيقدم السيد سانتياغو أونياتي - لابوردي، منسق فريق التحقيق وتحديد الهوية، تفاصيل تقرير الفريق عقب بياني هذا.

لا يزال الشعب السوري يعاني من الحرب منذ حوالي ١٢ عاما. ومن بين فظائع الحرب، يشمل السجل القاتم للصراع استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد استخدمت الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، قبل وبعد انضمامها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحدثت تلك الاستخدامات الموثقة جيدا والمتكررة على الرغم من التدمير الناجح لأكثر من ٣٠٠ طن متري من المخزونات السورية المعلنة بموجب تدابير التحقق الصارمة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ووافقت جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية البالغ عددها ١٩٣ دولة رسميا وطواعية على استبعاد إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية والتزمت باستبعادها تماما. ويتم

الوحيدة لمنسق فريق التحقيق وأن النتائج الموضوعية كانت موضع احترام كامل.

ومن الجدير بالذكر أن فريق التحقيق يولي أهمية قصوى لجودة عمله، على الرغم من الظروف الصعبة، التي شملت العديد من الهجمات الإلكترونية المتطورة، وانتشارا هائلا للمعلومات المضللة حول عملنا، وعدم احترام بعض الموظفين أحيانا، بالإضافة إلى القيود التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا، وهي مألوفة جدا لنا جميعا. وقد استُخلصت الدروس وما زالت تُستخلص. وكما هو الحال مع جميع بعثات الأمانة الفنية في سورية - فريق تقييم الإعلان وبعثة تقصي الحقائق وغيرها - ستواصل الأمانة الفنية ضمان بقاء المعارف والمهارات والخبرات المكتسبة جزءا أساسيا في جميع وحداتها ذات الصلة.

وقد اكتمل للتو إنشاء مركز الكيمياء والتكنولوجيا التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والمبنى جاهز. وستستخدم الأمانة الفنية جميع القدرات الجديدة للمركز لضمان الحفاظ على المعارف والقدرات والمهارات وتطويرها في المنظمة من أجل تنفيذ الاتفاقية على نحو أفضل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر ببعض النقاط الأساسية: إن فريق التحقيق وتحديد الهوية جزء من الأمانة الفنية للمنظمة وليس هيئة قضائية أو محكمة خاصة أو هيئة تحكيم. ولا يملك الفريق سلطة تحديد المسؤولية الجنائية الفردية. ويتمثل تكليفه، الذي كلفه به مؤتمر الدول الأطراف للمنظمة، في إثبات الحقائق وتحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية. بيد أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من خلال عملها، توفّر للمجتمع الدولي المواد والأدلة التي ستساعد آليات المساءلة في مهمتها. ويتعين على الدول الأطراف في المنظمة وأعضاء الأمم المتحدة أن يقرروا الخطوات التالية.

منذ اليوم الذي توليت فيه منصب كمدبر عام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في تموز/يوليو ٢٠١٨، ما فتئت أبذل قصارى جهدي لإشراك الجمهورية العربية السورية في إيجاد سبل لمعالجة

وبالإضافة إلى كل هذا، أدلي ببيانات وطنية لا حصر لها في السنوات الماضية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية أعرب فيها عن الرأي بوجوب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وهناك مبدأ مشترك واحد تستند إليه ردود الفعل هذه لم تعترض عليه أي دولة طرف - وهو الحظر المطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية والإدانة المتكررة بالإجماع لأي استخدام من جانب أي جهة تحت أي ظرف من الظروف، بالإضافة إلى الاعتقاد بأنه يجب تحديد هوية الجناة ومحاسبتهم.

وأود أن أشير إلى أن كل تقرير تصدره الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تقارير فريق التحقيق وتحديد الهوية، يتبع أعلى المعايير وأفضل الممارسات التي تستخدمها هيئات التحقيق الدولية للتوصل إلى استنتاجات قوية. ويتكون هذا المعيار من مزيج شامل ومتسق وتأكيد لجميع المعلومات والأدلة التي تم جمعها ككل. وتستند استنتاجات فريق التحقيق إلى تقييم شامل وتحليل دقيق لجميع الأدلة المختلفة والعديدة التي تم تلقيها وجمعها. وتأكيد جميع تلك العناصر - شهادات الضحايا والشهود، والسجلات الطبية، وجمع العينات، والتحليلات والدراسات المكثفة للكيمياء، والمقذوفات، والعناصر العسكرية، والخبرات في مجال الطب الشرعي، والنمذجة الحاسوبية، والصور الساتلية، ومخلفات الذخائر، فضلا عن توثيق أشرطة الفيديو والصور، على سبيل المثال لا الحصر - هي التي مكنت فريق التحقيق، مجتمعة، من التوصل إلى استنتاجاته.

وأود أيضا أن أذكر المجلس بأن التأكيد يتمثل في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، وتحليل جميع العناصر، ومقارنتها ببعضها البعض ومع جميع السيناريوهات، والتوصل إلى استنتاجات لا جدال فيها. وقد تم النظر في جميع الآراء ومضاهاتها بالوقائع. وقدم العديد من الوحدات ذات الصلة في الأمانة الفنية دعما قيما للفريق في سياق أنشطته. وأعد تقرير فريق التحقيق في إطار من الاحترام الصارم لاستقلالية التحقيق الذي يجريه الفريق وعلى أساس واضح من الحاجة إلى المعرفة. ويمكنني أن أضمن أن التحقيقات أجريت تحت السلطة

العربية السورية والمتصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية. نحن نتعامل مع الحادث الذي وقع في مدينة دوما، بالقرب من دمشق، في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وقد تم التحقيق في الحادث وتحليله من قبل الفريق في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

واستناداً إلى جميع المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها، والتي سأسير إليها بعد قليل، يخلص الفريق إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأنه بين الساعة ١٩/١٠ والساعة ١٩/٤٠ من يوم ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وخلال هجوم عسكري كبير كان يهدف إلى استعادة السيطرة على مدينة دوما، أُلقت طائرة عمودية واحدة على الأقل من طراز Mi-8 أو Mi-17 تابعة للقوات الجوية العربية السورية، أُلقت من قاعدة "الضمير" الجوية وتعمل تحت سيطرة قوات النمر، أسطوانتين صفراوين أصابتا مبنيين سكنيين في المنطقة المركزية من المدينة.

أصابت إحدى الأسطوانتين الطابق العلوي لمبنى سكني مكون من ثلاثة طوابق، ويشار إليه في التقرير باسم الموقع ٢، دون أن تخترق السقف بالكامل. تمزقت الأسطوانة وأطلقت بسرعة غازاً ساماً - الكلور - بتركيزات عالية جداً وقد انتشر الغاز بسرعة داخل المبنى ما أسفر عن مقتل ٤٣ شخصاً عرفت أسماؤهم، من بينهم ٩ فتيان صغار و ١٠ فتيات صغيرات، وأثر على عشرات الأشخاص الآخرين. اصطدمت الأسطوانة الثانية بسطح مبنى سكني مكون من ثلاثة طوابق، كان غير مأهول في ذلك الوقت، وهي الأسطوانة المشار إليها بالموقع ٤ في التقرير. ونفذت إلى الشقة التي تحت ذلك السطح. تمزقت الأسطوانة جزئياً فقط وبدأت بإطلاق الكلور ببطء، مما أثر بشكل معتدل على أولئك الذين وصلوا أولاً إلى مكان الحادث.

تستند الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق إلى درجة اليقين المعتمد على أسباب معقولة للاعتقاد بذلك، وهو معيار الإثبات الذي تعتمده باستمرار الهيئات الدولية لتقصي الحقائق ولجان التحقيق. وقد أجرى الفريق الأنشطة التالية تحديداً: حلل المعلومات الواردة من بعثة تقصي الحقائق. وطلب معلومات من الدول الأطراف، ومنها

وحل مختلف القضايا المتعلقة بملف الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بالتكليف بتحديد هوية الجناة، وعلى الرغم من محاولات عديدة لإشراك السلطات السورية، رفضت السلطات الاعتراف بالفريق أو التعامل معه. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الولايات الممنوحة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات أجهزة تقرير السياسات التابعة للمنظمة فيما يتعلق بملف الأسلحة الكيميائية السورية تظل ملزمة لجميع الدول الأطراف وللأمانة الفنية.

والتقرير الآن في أيدي مجلس الأمن، وسيكون الأمر متروكاً للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي بصفة عامة لاتخاذ المزيد من الخطوات أو الإجراءات - تلك التي يراها الأعضاء ضرورية.

وأقدر عالي التقدير منحي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. وسأترك الكلمة الآن لمنسق فريق التحقيق وتحديد الهوية ليكمل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أرياس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أونياتي - لابوردي.

السيد أونياتي - لابوردي (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن

على إتاحة هذه الفرصة لي لأعرض عليه بعض العناصر الرئيسية الواردة في التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية.

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى أن الفريق مكلف بإثبات الحقائق المتعلقة بمرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية من خلال تحديد جميع المعلومات التي يحتمل أن تكون ذات صلة بمنشأ تلك الأسلحة. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا، كما ذكر المدير العام، أن الفريق ليس هيئة قضائية. وليست له سلطة إسناد المسؤولية الجنائية الفردية. كما لا يملك الفريق سلطة التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن عدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتعود مسؤولية هذين النشاطين الأساسيين في مكافحة الإفلات من العقاب إلى أجهزة تقرير السياسات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإلى الكيانات القضائية.

يقدم الفريق، في تقريره الثالث، النتائج التي توصل إليها بشأن التحقيق في واحدة من الحوادث العديدة التي وقعت في الجمهورية

واعترافاً بالدور الذي يمكن أن تؤديه المعلومات الواردة من الجمهورية العربية السورية أيضاً، قام فريق التحقيق وتحديد الهوية بعدة محاولات بحسن نية للسماح للجمهورية العربية السورية بالوفاء بالتزاماتها، بموجب الفقرة ٧ من المادة السابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، بالتعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال تقديم المعلومات إلى الفريق. وبذل الفريق جهوداً استثنائية للسماح لسلطات الجمهورية العربية السورية بالوفاء بالتزاماتها بالتعاون وتوفير المعلومات وأي مدخلات أخرى تعتبرها ذات صلة بعمل الفريق. وقررت الجمهورية العربية السورية عدم الرد على طلب الأمانة الفنية. وبطبيعة الحال، ورغم عدم التعاون، لم يخلص الفريق إلى أي استنتاجات لغرض تقديم استنتاجات موضوعية بسبب عدم التعاون هذا. وأحاط الفريق علماً على وجه التحديد بالمواقف التي أعربت عنها الجمهورية العربية السورية سابقاً بشأن الحادث الذي وقع في دوما، بما في ذلك المعلومات المقدمة في بعض مذكراته الشفوية إلى الأمانة الفنية في عام ٢٠١٨ في أعقاب الحادث، في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١. لذلك نظر الفريق في المعلومات المقدمة من الجمهورية العربية السورية عند تحليل السيناريوهات المحتملة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتمت مناقشة هذه المعلومات وصحتها في أجزاء مختلفة من التقرير.

كما أخذ فريق التحقيق في الاعتبار الموقف الذي أعرب عنه الاتحاد الروسي في عدة مراحل بشأن الحادث الذي وقع في دوما. وكذلك أخذ الفريق في الاعتبار أثناء التحقيق الذي أجراه المعلومات التي قدمها الاتحاد الروسي في مذكرات شفوية إلى الأمانة الفنية وغيرها من الرسائل والبيانات الرسمية - على سبيل المثال، إلى مجلس الأمن والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، وجهت الأمانة الفنية مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تطلب فيها أي معلومات محددة يحتمل أن تكون ذات صلة في تحديد منشأ

الجمهورية العربية السورية، وفحص تلك المعلومات لدى تلقّيها. وأجرى تقييماً للإفادات التي قدمها الشهود من قبل وأجرى بنفسه مقابلات مع أشخاص محلّ اهتمام. وحصل على مقاطع فيديو ووثائق ومواد أخرى من مصادر شتى. وطلبَ بيانات تحليلية يركز عليها تقرير بعثة تقصي الحقائق، بما في ذلك التنقيب في البيانات بحثاً عن مواد كيميائية بعينها من المخبر التي تعتمد المنظمة، وكذلك إجراء تحاليل جديدة والحصول على تقييمات تقنية من عدد من المعاهد والمختصين في البحث الجنائي. كما طلب الصور الساتلية وحللها، وجمع معلومات من مصادر مفتوحة وتشاور مع عدة خبراء.

واعتمد الفريق لدى الاضطلاع بهذه الأنشطة على نفس الأساليب والإجراءات التي طبقها أثناء التحقيقات الوارد وصفها في تقاريره السابقة، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على المعلومات وتأمينها، ونظم المعلومات وإدارة القضايا للفريق، ودرجة اليقين المطبقة لتحديد هوية الجناة.

وكما هو الحال في تحقيقات سابقة، تطلب جمع المعلومات عن حادثة دوما التواصل مع الدول الأطراف ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية وأفراد، فضلاً عن عدد من المعاهد والخبراء المرموقين دولياً في البحث الجنائي وكيانات أخرى ذات صلة. ولما كان فريق التحقيق لا يملك الصلاحية القضائية للإلزام بتقديم المعلومات والمواد، فقد عول مرةً أخرى على التعاون الطوعي من جميع الدول الأطراف.

وفيما يتعلق بالدول الأطراف، يتوقع فريق التحقيق وتحديد الهوية أن تتيح له إمكانية الوصول إلى المعلومات والمواقع ذات الصلة، تمثيلاً مع الفقرة ٧ من المادة السابعة من الاتفاقية - لا أكثر ولا أقل. وفي الأشهر القليلة الماضية، عقد الفريق عدة اجتماعات ثنائية مع الدول الأطراف والكيانات الأخرى. واستعرض أكثر من ١٩ ٠٠٠ ملف، تصل سعتها إلى أكثر من ١,٨٦ تيرابايت؛ وحصل على إفادات من ٦٦ شاهداً، خمسة منهم من النساء، وقام بتقييمها؛ وطلب نتائج التحليل والبيانات الإضافية لسبعين عينة تتعلق بالتحقيق وحصل عليها؛ وشارك في مشاورات مع ١٠ خبراء مختلفين.

حسابات مرتبطة بكل من الجيش العربي السوري وقوات النمر. وفي ١٨ شباط/فبراير، شنت قوات الجمهورية العربية السورية، إلى جانب قوات النمر وغيرها من الميليشيات السورية والأجنبية التي تدعمها قوات الاتحاد الروسي، هجوما جويا وبريا واسع النطاق لاستعادة الغوطة الشرقية. واستمر نشاط الطائرات من قاعدة الضمير الجوية حتى ٢٣ آذار/مارس، تلاه هدوء في الوضع لمدة ١٠ أيام. وتزامن التعليق المؤقت للعمليات الجوية مع إجراء مفاوضات بين جيش الإسلام وممثلي الجمهورية العربية السورية، بوساطة ممثل عن وزارة الدفاع الروسية. واستمرت المفاوضات حتى أوائل نيسان/أبريل، ولم تسفر عن أي نتائج.

وفي الوقت نفسه، في ٢٨ آذار/مارس، أفادت وسائل إعلام موالية للحكومة بأن التعبئة جارية في صفوف القوات السورية في محيط دوما وأنها تستعد لهجوم كبير في حالة فشل المفاوضات مع جماعة جيش الإسلام. ومنذ ذلك اليوم، وفقا لمصادر الأمم المتحدة، لا يزال ٧٠ ٠٠٠ شخص محاصرين في ذلك الجيب.

وفي ٦ نيسان/أبريل، انهارت المفاوضات بين جماعة جيش الإسلام والاتحاد الروسي. ووسط تقارير عن تعرض ضواحي دمشق للصف من موقع تابع لتلك الجماعة، استؤنفت الغارات الجوية المكثفة على دوما بعد توقف دام ١٠ أيام. وفي مساء يوم ٧ نيسان/أبريل، مع استمرار وابل القصف بالأسلحة التقليدية على نطاق واسع، بدأت تنتشر في وسائل الإعلام تقارير عن هجوم بالأسلحة الكيميائية على موقعين في دوما. وأفاد العاملون في القطاع الطبي في الميدان بسقوط عشرات الضحايا. ولم ترد لفريق التحقيق وتحديد الهوية أي معلومات تشير إلى وجود أي أهداف عسكرية بالقرب من أي من الموقعين.

وبعد مضي ساعات قليلة على الهجوم، في صباح يوم ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨، تفاوضت جماعة جيش الإسلام مع الوسطاء الروس على الاستسلام. وعقب الهجوم، استعادت القوات السورية سيطرتها على دوما بدعم من الشرطة العسكرية الروسية. ثم سُمح لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بزيارة الموقعين في

الأسلحة الكيميائية المستخدمة في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ أو مفيدة في تحديد هوية الجناة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالجهات الفاعلة التي ربما كانت لديها القدرات لتطوير هذه الأسلحة. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢، رد الممثل الدائم للاتحاد الروسي بمذكرة شفوية على الأمانة الفنية، مؤكدا من جديد تصميمه على أن القرار C-SS-4/DEC.3 قد اعتمد متجاوزا لسلطته وأن الفقرة ٧ من المادة السابعة من الاتفاقية لا تنطبق بالتالي على أي أنشطة تقوم بها الأمانة الفنية فيما يتعلق بالقرار. ولم تقدم أي تفاصيل أخرى أو أدلة داعمة.

وعند الإعداد لإجراء تحقيقاته، وضع الفريق خطة. وفي تلك الخطة، نظر في فرضيات مختلفة بشأن كيفية وقوع الحادث قبل الشروع في وضع سيناريوهات عملية تستند إلى المعلومات المتاحة. وكان هناك سيناريوهان - أحدهما أن الحادث كان مفبركا، والآخر أنه انطوى على استخدام براميل متفجرة ألقيت من الأعلى. ومن أجل دراسة هذين السيناريوهين وتقييم صحتها، نظر الفريق في وجهات نظر الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي، وكلاهما ذكر أن الحادث قد دبته جماعات إرهابية مسلحة بدعم من الدول الغربية من أجل توجيه اتهامات ضد الجيش السوري.

وبدأ الفريق، في تقريره، بدراسة الوضع العام في الغوطة الشرقية وقت وقوع الحادث. وفيما يتعلق بالأنشطة العسكرية في دوما في أوائل عام ٢٠١٨، وفيما يخص الهجوم المشار إليه باسم عملية حديد دمشق، أجرى فريق التحقيق تقييمه بناء على روايات الشهود والخبراء، وبيانات رصد الطيران، وصور الأقمار الصناعية ومعلومات مفتوحة المصدر، وكذلك من خلال المشاورات مع العديد من الكيانات والخبراء الخارجيين.

ووفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، بدأت قوات النمر في الوصول إلى جيب الغوطة الشرقية الذي تسيطر عليه المعارضة، والذي كانت القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية تحاصره منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣ فيما وصف بأنه أحد أطول عمليات الحصار في التاريخ الحديث. وتم تأكيد انتشار قوات النمر في المنطقة من خلال الصور ومقاطع الفيديو المنشورة على

وفي ضوء النتائج التحليلية التي تم الحصول عليها والمعروضة بالتفصيل في التقرير، توفرت للفريق أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن غاز الكلور قد استُخدم في الموقعين المعنيين في دوما وأن الأسطوانتين، هما مصدر غاز الكلور الذي انبعث في كلا الموقعين. وفي الحادثتين، يكشف تقييم البيانات التحليلية لـ ١٧ عينة عن علامات على غاز الكلور، والتي لا يمكن تفسير تكوينها وموضعها الدقيق في الموقعين إلا بانبعثات تركيز عال من غاز الكلور من الأسطوانتين. وبناء على ذلك، استبعد الفريق فرضية أن الحادثة ربما كانت ملفقة باستخدام مواد تبييض منزلية أو مبيدات حشرية أو أنه لم يقع أي حادث كيميائي على الإطلاق.

وفي كلا الموقعين، عُثر على آثار كيميائية متطابقة في خشب الصنوبر الموجود في الطابق السفلي من الموقع ٢ وفي قاعدة الموقع ٤ نتيجة التعرض لغاز الكلور. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد ما يدعم سيناريو أن الحادث كان ملفقا، لا في البيانات الكيميائية، التي حُللت بالكامل، ولا في نمط توزيع المستويات النسبية للمواد الكيميائية المكورة. وكان من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، محاكاة انبعثات غاز مثل الكلور. فالأمر كان سيتطلب القيام بعمليات تلفيق مضنية، وفقا لخطة مفصلة، لإنتاج تدرج التركيز الدقيق والنمط اللذين شوهدا في كلا الموقعين. وعلاوة على ذلك، كان يجب القيام بكل ذلك في خضم القتال. ولذلك، لم يتمكن فريق التحقيق من تحديد أي دليل، بما في ذلك استنادا إلى معلومات مستقاة من مصادر مفتوحة أو من الجمهورية العربية السورية أو من دول أطراف أخرى، من شأنه تأكيد حدوث أي عمليات تلفيق في أي من الموقعين.

وفي سياق تحليله، ما درس الفريق بالتفصيل أيضا أعراض الأشخاص المصابين. واستشار الفريق العديد من المتخصصين وطلب من أخصائي مستقل في علم السموم لم يشارك في التقييمات السابقة للحادثة إجراء تقييمه الخاص للأعراض المبلغ عنها. ووفر فريق التحقيق للخبير إفادات وبيانات قَدّمها ٥٥ فردًا، أُخفيت هوياتهم، كانوا قد أدلوا بشهاداتهم لبعثة تقصي الحقائق أو فريق التحقيق وتحديد

٢١ و ٢٥ نيسان/أبريل. وبعد التحقيق، خلصت البعثة في تقريرها إلى أن هناك أسسًا معقولة تشير إلى أن مادة كيميائية سامة استُخدمت كسلاح في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في دوما. وخلصت البعثة كذلك إلى أن المادة الكيميائية السامة كانت تحتوي على كلور تفاعلي ومن المحتمل أن يكون الكلور الجزيئي. واعتبرت البعثة أيضا أن ثمة إمكانية لأن تكون أسطوانتان صناعيتان صفراوتان عثر عليهما في موقعي الاستخدام المزعوم هما مصدر المواد التي تحتوي على الكلور التفاعلي.

واتخذ فريق التحقيق وتحديد الهوية عدة خطوات لكي يستوضح ويعمّق فهمه لاستنتاجات بعثة تقصي الحقائق. وتجدر الإشارة إلى أن البعثة قامت، خلال زيارتها للموقعين، بجمع وأخذ ٤٩ عينة من الموقع ٢ و ٢٠ عينة من الموقع ٤، بما فيها مناديل جافة ورطبة لمسح الأسطح وحطام خرساني وخشب وقماش ومواد بلاستيكية ورقائق طلاء وعينات معدنية وأحيائية طبية من الضحايا.

وأُرسلت مجموعة فرعية من هذه العينات إلى مختبرين عيّنتهما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغرض تحليلها. واسترشادا بالنتائج التحليلية التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق، ركز فريق التحقيق تحديدا على المجموعة الفرعية البشرية المنشأ من المواد الكيميائية العضوية المكورة المحددة - أي على المواد الكيميائية غير الموجودة بشكل طبيعي في البيئة. وحقيقة أنه لا توجد مصادر طبيعية لتلك المواد الكيميائية المكورة تعني أن وجودها لا يمكن إلا أن يعزى إلى حوادث كيميائية تنطوي على استخدام الكلور التفاعلي.

ومن ثم، إضافة إلى تقييم البيانات التحليلية الداعمة لتقرير بعثة تقصي الحقائق، فيما يتعلق بكلا الموقعين، أجرى فريق التحقيق وتحديد الهوية أيضا تحليلا لعينتين تكميليتين وأسلاك نحاسية كهربائية من الموقع ٢ وقطعة خرسانة جمعها طرف ثالث من الموقع ٢ في دوما في ٨ نيسان/أبريل. وبالنسبة لهذه العينة الأخيرة، تمكن الفريق من إعادة بناء سلسلة العهدة بين تاريخ جمعها وتاريخ استلامها وتحليلها لأول مرة في المختبر الذي عينته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

على فريق التحقيق وتحديد الهوية أن يستنتج مرة أخرى أن المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تتحملها القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية وحدها.

وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص تعازي لضحايا الزلزال الذي وقع في الجمهورية العربية السورية وتركيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أونياتي - لابوردي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة جنكينز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بالإعراب عن حزني العميق للخسارة المأساوية في الأرواح في تركيا وسورية خلال الزلزال المدمرة التي وقعت هذا الأسبوع.

وعلاوة على دعمنا لحلفائنا الأتراك، تدعم الولايات المتحدة أيضاً المنظمات الإنسانية داخل سورية. ولا يغيب عن بالنا أن العديد من المُسعفين السوريين الذين يخرجون المدنيين الآن من تحت الأنقاض كانوا، قبل بضع سنوات فقط، يساعدون المدنيين الذين أحرقوا أو اختنقوا بسبب الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد. إن إنسانية وشجاعة المُسعفين السوريين مذهلة، ونحبيهم على ذلك.

وأود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو والمدير العام أرياس

والمنسق أونياتي - لابوردي على إحاطاتهم. وأود أيضاً أن أعرب عن

امتناني للموظفين المتقنين في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكي

يثبتوا بشكل مقنع الحقائق المحيطة باستخدام نظام الأسد للأسلحة

الكيميائية في دوما في عام ٢٠١٨. وعند قراءة هذا التقرير، لا يسع

المرء أولاً وقبل كل شيء إلا أن يتذكر الضحايا والناجين - رجالاً

ونساء وأطفالاً - من الهجوم المروع الذي وقع في ٧ نيسان/أبريل

٢٠١٨ على دوما. وبالتالي، نتذكر أيضاً الضحايا والناجين من العديد

من الهجمات الكيميائية الأخرى التي ارتكبتها نظام الأسد. وبالنيابة عن

الولايات المتحدة، أقدم بخالص تعازينا لأسر الذين فقدوا أرواحهم في

ذلك اليوم الحزين.

الهوية، بما في ذلك أشخاص متضررون وآخرون كانوا موجودين في مسرح الحادث أو شاركوا على نحو آخر في عمليات الإنقاذ في الساعات التي تلت الحادثة.

وعلاوة على ذلك، ولئن كانت الأعراض التي ظهرت على

الضحايا تشير إلى التعرض للكور، رأى الفريق أنه من المفيد تقييم

احتمال انبعاث غاز الكلور من الأسطوانة التي عُثر عليها في الموقع

٢، وهي الأسطوانة الموجودة على السطح، حيث تم الإبلاغ عن معظم

الوفيات. وحصل الفريق على مجموعتين من البيانات والعروض المرئية

لنمذجة تشتت الغازات واستعرضهما. وكانت المجموعتان قد أُعدتا على

نحو مستقل استناداً إلى معايير عديدة، منها موقع الحفرة والظروف

الجوية السائدة، فضلاً عن التباينات في سعة تعبئة الأسطوانة ومعدل

تشتت الغاز.

ويشير النموذجان المستقلان لتشتت الغاز اللذان درسهما فريق

التحقيق إلى أن روايات الشهود عن سرعة ظهور الأعراض جديرة بالثقة

حقاً وأن أولئك الأشخاص تعرضوا لغاز الكلور الذي استُخدم كسلاح

على وجه الخصوص. وتوفي أولئك الذين قضوا في المبنى الكائن في

الموقع ٢ جراء التعرض لغاز الكلور الذي انتشر بسرعة من السطح. كما

خلص فريق التحقيق إلى أن العديد من المتوفين تعرضوا للكلور أثناء

محاولتهم الهروب من ملجأ الطابق السفلي إلى الطوابق العليا.

وفي الموقع ٤، يمكن تفسير عدم وجود أعراض خطيرة ووفيات،

مقارنة بما حدث في الموقع ٢ وفي المنطقة المحيطة به، بأن المبنى

الكائن هناك لم يكن مأهولاً في ذلك الوقت وأن لمبة الأسطوانة

الموجودة في الموقع ٤ لم تتكسر، بخلاف ما حدث للأسطوانة التي

كانت موجودة في الموقع ٢.

أعول على تقريرتي الذي وزع على مجلس الأمن، وإنني متأكد من

أن المهتمين سيجدون فيه إجابات عما حدث.

وأود أن أختتم كلمتي بشكركم، سيدتي الرئيسة، وشكر من أبدوا

الاستعداد للاستماع إلى هذا التقرير. وأخيراً، أود أن أقول إنه يجب

هي المسؤولة عن هجوم دوما. وأوضح فريق التحقيق وتحديد الهوية أنه استنتج أن هذه الخزعات لا مصداقية لها بتاتا. ولا غرابة في ذلك لمعظم أعضاء المجلس، الذين يشهدون بشكل شبه يومي على المعلومات المضللة بشكل صارخ التي تنشرها روسيا فيما يتعلق بحربها العدوانية الوحشية في أوكرانيا.

وكما فعل زملائي مرارا قبلي، فإنني أكرر دعوة الولايات المتحدة إلى محاسبة المسؤولين عن الهجمات العديدة بالأسلحة الكيميائية التي نفذها نظام الأسد، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في دوما. كما نحث أعضاء المجلس على عدم التغاضي عن المرفق السري لتقرير دوما. وهو متاح لجميع أعضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويجب أيضا مناقشة نتائجه. ويجب على نظام الأسد الامتثال لالتزاماته الدولية وتمكين موظفي المنظمة من الوصول الفوري وغير المقيد حتى يتمكنوا من إجراء عمليات التفتيش ومواصلة التحقيق في إعلانات سورية غير المكتملة بشأن مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وعلى وجه الخصوص، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الجهود الجادة لإعادة بناء برنامجها للأسلحة الكيميائية. ومن جانبها، يجب على روسيا التوقف عن حماية الحكومة السورية من المساءلة.

ويجب أيضًا ألا يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا تزال الولايات المتحدة مصممة في جهودها للسعي إلى مساءلة الأفراد المسؤولين عن الهجمات الكيماوية في سورية. ولقد فرضنا بالفعل جزاءات وقررنا عدم أهلية الحصول على التأشيرات ضد أكثر من ٣٠٠ فرد وكيان مرتبطين ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري، وسنواصل استخدام هذه الأدوات وغيرها لتعزيز مساءلة المسؤولين عن تلك الهجمات الشنيعة.

ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن هذه النتائج تعزز أيضا عزمنا على العمل مع الدول المسؤولة الأخرى لتعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية والحفاظ على ملائمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للغرض المنشود منها.

وأود أيضا أن أحيي المنظمات السورية والدولية التي استجابت لتلك الهجمات وساعدت الضحايا وجمعت الكثير من الأدلة التي جعلت هذا التقرير ممكنا. وكما جاء في إحاطة المدير العام، ومثلما أوضح فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقريره، فوقائع ما حدث في ذلك اليوم المشؤوم لا جدال فيها. فقد أسقط نظام الأسد أسطوانتي غاز الكلور على مبنين سكنيين، مما أسفر عن مقتل ٤٣ رجلا وامرأة وطفلا وإصابة عدد لا يحصى من الأشخاص.

ولأسف، هذه النتائج ليست مفاجئة. إنها بالفعل الحالة الخامسة المنفصلة لاستخدام الأسلحة الكيميائية التي نسبها فريق التحقيق وتحديد الهوية إلى نظام الأسد - وكلها انتهاكات واضحة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى الهجمات الأربع بالأسلحة الكيميائية التي نسبتها سابقا إلى نظام الأسد آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وينبغي أيضا ألا نعفل الأسئلة التي أثارها نتائج فريق التحقيق وتحديد الهوية فيما يتعلق بدور القوات الروسية في دوما وقت الهجوم. ويسلط التقرير الضوء على أن القوات الروسية كانت متواجدة بشكل مشترك في القاعدة التي شنت منها مروحيات الأسد هجومها الكيميائي المميت وأنها سيطرت على المجال الجوي فوق دوما، إلى جانب القوات الجوية السورية. كما أشارت الولايات المتحدة وآخرون منذ فترة طويلة إلى الدور المقلق جدا للقوات الروسية في أعقاب الهجوم، عندما منعت الشرطة العسكرية السورية والروسية وصول مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الموقع وأخرته. وفي محاولة لإجراء تحقيقاتها الزائفة، حاولت أيضا تطهير الموقع وإزالة الأدلة التي تدين استخدام الأسلحة الكيميائية.

ولا تزال لدينا أسئلة جديّة تتعلق بالامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن مساعدة روسيا لنظام الأسد فيما يتصل باستخدام النظام للأسلحة الكيميائية في دوما. كما يضع التقرير حدا لمزاعم روسيا وسورية التي لا أساس لها من الصحة بأن قوات المعارضة

إلى تبسيط مناقشاتنا المقررة بشأن هذا الموضوع. وقد عرقل زملاؤنا الغربيون بعناد أي محاولات من جانب أعضاء المجلس العقلاء لاستخدام وقتنا المشترك بشكل أكثر إنتاجية. ومن المحتمل أن التقرير الجديد لفريق التحقيق وتحديد الهوية غير المشروع عن الحادث الذي وقع في دوما، سورية، في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ والذي تم الإعلان عن صدوره في الخريف، كان يهدف، وفقا للتوقعات الغربية، إلى إثبات أن المجلس لديه ما يناقشه بشأن الملف السوري. ولكن جلسة اليوم والإحاطات التي استمعنا إليها كانت فارغة. لقد استمعنا، لأكثر من ساعة، إلى نفس الأمور تتكرر أكثر من مرة.

وإذا كان لدينا ما يناقشه اليوم، فهو تراجع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي بدلا من أن تكون كيانا دوليا محترما ومحايدا يهدف إلى تيسير امتثال الدول الأطراف لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، أصبحت أداة عاجزة في أيدي مجموعة الدول الغربية، تنتسّر على الاحتيايل والانتهاكات الفاضحة للاتفاقية. والمدير العام الحالي للمنظمة، فرناندو أرياس، الذي تكرم وتلطف أخيرا بمخاطبة مجلس الأمن اليوم، يتحمل مسؤولية كبيرة عن ذلك. وسنغتتم هذه الفرصة ونطرح عليه أسئلة محددة تجنب باستمرار الإجابة عليها.

لن أعلق على أنشطة فريق التحقيق وتحديد الهوية اليوم. بالنسبة لنا، فإن ذلك الكيان غير موجود نظرا لتمرير إنشائه من خلال المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في انتهاك لمبدأ توافق الآراء والمادة الخامسة عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد ذكرنا مرارا وتكرارا أننا نرفض مسبقا أي نتائج سبق أن أصدرها أو سيصدرها الفريق. ولا علاقة لأنشطته المدمرة والمسيسة بمبدأي الحياد والموضوعية. لا يمكن لفريق التحقيق، بحكم تعريفه، أن يصدر أي شيء ذي قيمة ما لم يتم تصحيح الخطيئة الأصلية في منهجية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي لفقت وزورت تقريرها عن حادث دوما لصالح الدول الغربية. وكما هو الحال مع تقرير بعثة تقصي الحقائق، فإن منتج الفريق يتجاهل الروابط العلمية والمنطقية والسببية.

كما ندعم جهود التحقيق، مثل آلية الأمم المتحدة الدولية المحايدة المستقلة، التي تعد ملفات قضايا حول الانتهاكات والتجاوزات في سورية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية. وهي تتشاطر المعلومات والأدلة التي تجمعها مع المدعين العامين. وقد ساعد عمل الآلية بالفعل على تسهيل إدانة مسؤولين سابقين في النظام في أوروبا، ونتطلع إلى المزيد من التحقيقات والملاحقات القضائية، بما حتى هنا في الولايات المتحدة، وذلك بفضل قانون العدالة لضحايا جرائم الحرب، الذي وقعه الرئيس بايدن مؤخرا.

وأفهم أن مجلس الأمن ربما يكون قد سئم قليلا في بعض الأحيان من مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. ومع ذلك، في ضوء هذا التقرير الأخير عن تجاهل سورية الصارخ لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، نتذكر أن الوقت ليس مناسباً لتقليص مراقبتنا لامتثال النظام لقرارات مجلس الأمن أو لغض الطرف عن التدهور المتزايد لتعاونه الضعيف مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والتجاهل الصارخ للخطر لالتزاماته هو استهتار بالمجلس والنظام الدولي. إن الأعمال الشنيعة الموثقة في تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومحاولات النظام السوري الوقحة لإنكار المسؤولية والتصلّ منها تظهر مرة أخرى سبب عدم تطبيع الولايات المتحدة للعلاقات مع نظام الأسد. لذلك، نحث بشدة أي دولة تتعامل مع النظام السوري على النظر في سجل النظام الفظيع في مجال حقوق الإنسان على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية والانتهاكات التي وثقتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دوما وأماكن أخرى.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، نود أن نبدأ بالتقدم بتعازينا لأسر الضحايا المتضررين من الزلازل المروعة التي وقعت أمس في تركيا وسورية اللتين يشاركن ممثلاهما في جلسة اليوم.

لقد عقدنا مؤخرا العديد من الجلسات عديمة الفائدة تماما بشأن الملف الكيميائي السوري، وعدم جدواها واضح للجميع. ولهذا السبب، دعونا نحن والعديد من أعضاء المجلس الآخرين، ولا نزال ندعو،

المشاورات المغلقة أو في اجتماعات بأي صيغة أخرى. وسأذكر السيد أرياس بأسئلتنا.

أولاً، نود أن نعرف، على أي أساس ينتهك فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق المبدأ الأساسي لتسلسل حفظ العينات؟ ما الذي يدفع السيد أرياس إلى التوقيع على وثائق تستند استنتاجاتها إلى معلومات وردت من طرف ثالث، مثل الخوذ البيض، الذين لا يخفون تحيزهم؟ هل تغيرت مبادئ عمل الأمانة الفنية؟ هل لم تعد أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية هي مبادئها التوجيهية؟ أود أن أذكر بأن بعثة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ذكرت بوضوح في تقريرها لعام ٢٠١٣ (انظر S/2013/553) أنه،

”لا يمكن التحقق المستقل من المعلومات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في غياب بيانات عن وسائل إيصالها وعينات بيومترية تم جمعها وتحليلها وفقاً لمبادئ تسلسل حفظ العينات“.

والآن، تستخدم المنظمة بحرية المعلومات مفتوحة المصدر والأطراف الثالثة. يبدو أنه يمكن إرسال أدلة على حادث ما إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن طريق البريد من مجهول، لأنه إذا كانت تتناسب السرد المناسب، سيتم اعتبارها ”أسباباً معقولة“ لاستخلاص النتائج.

وما زلنا نود أن نسمع من السيد أرياس إجابات واضحة عن الفضيحة الشائنة التي وقعت أثناء إعداد تقرير بعثة تقصي الحقائق عن حادثة دوما، الذي أُعيدت كتابة صيغته النهائية أساساً تحت ضغط من البلدان الغربية، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارب الكيميائية والسمية والباليستية وشهادات الشهود. أما المفتشون الذين لم يوافقوا على هذا التزوير الصارخ، الذي يقوض بشكل مباشر مبادئ المنظمة، فقد أبعدها واضطهدوا، بموافقتهم، وأصبحوا ضحايا لمضايقات حقيقية. لماذا لم يتخذ حتى الآن أي إجراء لمعالجة تلك الحالة؟ وحتى سلفه، السيد بستاني، أعرب عن الحاجة إلى إجراء تحقيق في هذا الصدد.

ولن ندخل في مناقشة تفصيلية لذلك التأليف - فقد تم توضيح موقفنا تجاهه بالفعل في البيان الذي أدلى به وزير خارجية الاتحاد الروسي في ٣٠ كانون الثاني/يناير وفي بيان مشترك صادر عن وزيري خارجية الاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية في ٦ شباط/فبراير.

وأود أن أذكر في بياني بالحادث الذي وقع في دوما، الذي أصبح بمثابة قارورة صغيرة لمجلس الأمن، مثل القارورة الصغيرة التي لوح بها وزير الخارجية السابق كولن باول في هذه القاعة قبل حوالي ٢٠ عاماً (انظر S/PV.4701). في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أبلغت المنظمات غير الحكومية سيئة السمعة التابعة لذوي الخوذ البيضاء عن حادث مزعوم في دوما بسورية، ادعي أنه نتيجة لإسقاط أسطوانات الكلور، لقي عشرات الأشخاص حتفهم ونقل الجرحى إلى مستشفى قريب. وقلة قليلة من الناس يتذكرون أنه في ١٠ نيسان/أبريل، أرسلت دمشق رسمياً دعوة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإرسال مفتشين إلى دوما. وكان هؤلاء المفتشون في دمشق واستمروا في تأخير مغادرتهم إلى دوما. إن منعنا زيارتهم إلى دوما، كما ذكر للتو ممثل الولايات المتحدة، هي كذبة مشينة.

وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، شنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ضربة صاروخية واسعة النطاق ضد أهداف مدنية وعسكرية سورية عقاباً على حادثة دوما. وبعبارة أخرى، فإن باريس ولندن وواشنطن، بدون انتظار أي تحقيق، حددت الطرف المذنب وعاقبته بنفسها. لو كانوا مهتمين بتحري الحقيقة، لما ضربوا سورية في انتهاك لقواعد ومبادئ القانون الدولي، الأمر الذي كان يمكن أن يدمر أدلة مهمة.

وفي الوقت نفسه، واصلت وسائل الإعلام الغربية حملتها الدعائية مُلقية باللوم على دمشق في الحادث. وتعرضت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضغوط، مما أدى إلى تليفق تقرير بعثة تقصي الحقائق. تم تليفقه لأن نسخته الأصلية لم تتضمن أي استنتاجات حول مسؤولية دمشق. وقد طلبنا مراراً من السيد أرياس أن يعلق على ذلك، ولكننا لم نلق أي إجابات واضحة سواء خلال جلساتنا أو في

تقرير فريق التحقيق فحسب، بل كذلك علق على إصداره بعبارة "العالم يعرف الحقائق الآن. والأمر متروك للمجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها". هل يعني ذلك أنه يتجاهل عمدا المعلومات التي قدمناها نحن ودول أخرى إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويتحيز علنا إلى جانب الدول الغربية التي رعت الخوذ البيضاء وتواصل تعزيز أجندتها المعادية لسورية؟ هل هو قادر على الكشف عن مصادر المعلومات التي لُفّق تقرير فريق التحقيق على أساسها؟ وبالنظر إلى الطريقة التي تم بها التقاط تلميحات الوثيقة بسرعة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، والتي سارعت كذلك إلى إلقاء حمولة أخرى من الاتهامات المعادية لروسيا في بيان مشترك صادر عن إدارتها للشؤون الخارجية، لا يمكن أن يكون هناك شك في تسييسها.

ويحدونا الأمل في أن يجيب السيد أرياس على أسئلتنا هنا في هذه الجلسة في القاعة، من دون محاولة قصر المناقشة على مشاورات مغلقة. فليس لدينا ما نخفيه، وينبغي ألا تكون لديه أسرار يخفيها عن أعضاء مجلس الأمن أو عن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، نتوقع أن نجد في المستقبل الوقت للمثول أمام مجلس الأمن عندما يرى المجلس أن دعوته ضرورية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تعازي للأسر المنكوبة في أعقاب الزلزال المزدوج المدمر الذي ضرب جنوب تركيا وشمال غرب سورية أمس. وأشكر السيدة ناكاميتسو والسيد أرياس والسيد أونياتي - لاجوردي على إحاطاتهم.

لقد أحاطت فرنسا علما بالتقرير الثالث الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير عن فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن استنتاجاته دامغة. فقد كان النظام السوري مسؤولا عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي نفذ في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويمثل التقرير المفصل والموثق جيدا الحالة التاسعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية التي نسبت إلى النظام من قبل آليات مستقلة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وعلاوة على ذلك، وبحسب معلوماتنا، فإن التناقضات الرئيسية في تقرير بعثة تقصي الحقائق قد أدرجت مباشرة في التقرير الجديد لفريق التحقيق، الذي ينطوي أيضا على تناقضات جديدة. وفي المحصلة، الأكاذيب تولد الأكاذيب، والسيد أرياس يتغاضى عنها. ووفقا للنسخة الحالية من الحدث، يبدو أن الضحايا قد هرعوا إلى المنطقة التي بها أعلى تركيز للمواد الكيميائية السامة، على الرغم من أن الناس يحاولون عادة الفرار من منطقة ما ملوثة. ولم يرد أي ذكر لحقيقة أن أيا من سكان المبنى المتضرر لم يتعرف على الأشخاص الذين يزعم أنهم ماتوا بسبب التسمم بالكور على أنهم جيرانهم، أو لشهادة العديد من الشهود بأن جثث الضحايا قد نقلت من مناطق مجاورة في وقت مبكر وتبين أنها مصابة بطلاقات نارية وجراح ناجمة عن انفجارات وليس علامات تسمم بالكور.

كما يتم تجاهل الفضيحة المحيطة بذوي الخوذ البيضاء لأن النسخة الملفقة للأحداث لا يتم التشكيك فيها.

وتفسير ما حدث ببساطة لا يتوافق مع القوانين الأولية للفيزياء. فبطريقة غير مفهومة، اخترقت أسطوانة تزن ١٠٠ كيلوغرام السقف وارتدت من سرير من دون الإضرار بالمبنى. وفي منطقة الخرق في السقف، لم تكن هناك آثار للتعزيزات الفولاذية التي كان يجب أن تظهر بعد تلك الضربة القوية. ولم يُعثَر على أي علامات تلف على إحدى الأسطوانتين، على الرغم من حقيقة أنها زعما أسقطت من الجو. وانقلبت العلاقات السببية رأسا على عقب أيضا. فكيف يمكن، على سبيل المثال، أن يحلل فريق التحقيق وتحديد الهوية بقايا الأسطوانتين المستخدمتين في ما يسمى بالهجوم الكيميائي إذا كان قد تم تدميرهما بغارة جوية إسرائيلية على القاعدة الجوية السورية؟ إن التفسير الفعلي لما رشح هو أن أسطوانتا الكور أحضرتا ببساطة إلى مبنى سكني من قبل ممثلي الخوذ البيضاء سيئة السمعة لتدبير الحادث. وقد تم تجاهل ذلك، على الرغم من الأدلة على ذلك، مثل آثار الطلاء المميز في ردهة المبنى حيث نقلت الأسطوانتان.

ومع ذلك، فإن السيد أرياس، بصفته رئيسا لمنظمة دولية هامة - يجب أن تراعي مبدأ عدم التحيز والحياد - لم يوقع طوعا على

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
بالنيابة عن المملكة المتحدة، أعرب عن تعازينا لسكان الذين تضرروا من الزلزال الذي وقع في تركيا وسورية. ونتعاطف مع العائلات التي لا تزال تبحث عن إجابات وعن أحبائها من تحت الأنقاض ومن كانوا في حالة حداد في أعقاب الزلزال والهزات اللاحقة ومن يقدمون لهم المساعدة بأي شكل من الأشكال. وتسهم المملكة المتحدة بتقديم دعم فوري وتقف على أهبة الاستعداد لدعم المزيد من الجهود الإنسانية.

وأود أن أبدأ بشكر الممثلة السامية ناكاميتسو، والمدير العام أرياس، ومنسق فريق البحث وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد أونياتي - لابوردي، على إحاطاتهم. ونرحب بنشر التقرير الأخير لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي وجد بشكل حاسم أن نظام الأسد مسؤول عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية على دوما عام ٢٠١٨، والذي أسفر عن مقتل ٤٣ رجلا وامرأة وطفلا وإصابة العشرات غيرهم في ظروف مروعة. إننا نواجه مرة أخرى أدلة لا يمكن إنكارها على أن الدولة السورية استخدمت أسلحة كيميائية لقتل مواطنيها. هذا هو الاستنتاج التاسع من نوعه لمسؤولية النظام السوري عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في التحقيقات التي تجريها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إننا نرحب بالتقرير ونشيد مرة أخرى بخبرة موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستقلالهم وتفاينهم وكفاءتهم المهنية. ونحن مدينون لضحايا دوما والآلاف من ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء سورية بحاسبة النظام السوري.

وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق بالغ اليوم إزاء احتمال أن يعمل نظام الأسد بنشاط لإعادة بناء مخزونه من الأسلحة الكيميائية منذ عام ٢٠١٨ على الأقل، في انتهاك صارخ لالتزاماته والالتزامات التي تعهدت بها ١٩٣ دولة طرفا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية سعيا إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ولذلك يظل من الحيوي أن ندعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجهود الرامية إلى حل أوجه عدم الاتساق والتناقض مع إعلان سورية بشأن الأسلحة الكيميائية. ويجب

وبفصل التقرير كيف أقلعت قوات النمر التابعة للقوات الجوية العربية السورية من قاعدة "الضمير" الجوية وأسقطت عمدا برميلين من الكلور على مباني سكنية في وسط المدينة، ما أسفر عن مقتل ٤٣ شخصا وإلحاق ضرر بالعشرات غيرهم. وتدين فرنسا بشدة ذلك العمل الذي يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ونحث النظام السوري مرة أخرى على الامتثال الفوري لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبعد ما يقرب من ١٠ سنوات من اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بالإجماع، يجب على النظام أخيرا أن يلقي الضوء على مخزونه الموجودة لأنها، كما نعلم جميعا، لم تدمر كلها. ويجب عليه أن يسمح لأفراد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالانتشار في سورية في أقرب وقت ممكن.

وهناك معلومات موثوقة في التقرير، تؤكد مصادر متعددة، تفيد بأن القوات الروسية كانت متمركزة في قاعدة "الضمير" الجوية، إلى جانب قوات النمر، في حين أن المجال الجوي فوق دوما كان خاضعا حصريا لسيطرة الجيش السوري وقوات الدفاع الجوي الروسية. إنني أقول هذا بحزم شديد - يجب على روسيا أن تتوقف عن التغطية على النظام السوري. وفي وقت مبكر من اليوم التالي للهجوم، ساعدت الشرطة العسكرية الروسية النظام على منع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الوصول إلى الموقع. وحاولت تنظيف موقع الهجوم. وفي أعقاب ذلك، نشرت القوات الروسية والسورية صورا لمشاهد مصطنعة على الإنترنت لدعم روايات ملفقة عن الحادث. ولم يندفع أحد. فالهجوم لم يكن من تدبير المعارضة أو الجماعات المسلحة، كما يريد لنا البعض أن نعتقد. ولا يمكن لأي قدر من المعلومات المضللة أن يخفي ذنب النظام وحلفائه.

وأود أن أختتم ببياني بالإشادة بالعمل المستقل والحايد والمهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري كشف الحقيقة إذا أردنا محاسبة مرتكبي تلك الهجمات. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب لمجرمي الحرب. فمكافحة الإفلات من العقاب أولوية بالنسبة لفرنسا وأساس فعالية نظام الحظر ومصادقته. وستواصل فرنسا العمل مع شركائها لتحقيق تلك الغاية.

ظرف من الظروف، من قبل أي من كان، وفي أي مكان، حيث يشكل استخدامها انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي.

وفي سياق مناقشتنا حول ملف الأسلحة الكيميائية في سورية، تود بلادي أن تطرح التالي.

أولاً، نذكر بضرورة معالجة الثغرات والأمور العالقة بين السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن تبقى هذه المسألة في صلب مناقشتنا بشأن الملف الكيميائي السوري. ونرحب في هذا السياق بالزيارة التي أجراها الفريق المصغر لتقييم الإعلان السوري إلى سورية الشهر الماضي، ونؤكد على أهمية معرفة نتائج الزيارة خلال الجلسة القادمة .

ثانياً، تقدر دولة الإمارات دور منظمة حظر الأسلحة في ضمان تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما يشمل التحقيق في الحوادث الخاصة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. ونؤكد هنا على الطابع التقني لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأهمية أن تبقى منظمة مستقلة ومنفصلة عن أي اختلافات في التطورات السياسية لتمكين من تحقيق أهداف ومقاصد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤكد على أهمية اتباع تحقيقات منهجية صارمة لا تترك مجالاً أمام أي شكوك وتساؤلات حول نتائج هذه التحقيقات، إذ يجب التعامل بمنتهى الجدية مع أي مزاعم تتعلق بالاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية. ونشير في هذا السياق إلى التقرير الصادر من قبل فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الخاص بحادثة دوما في عام ٢٠١٨، والذي يثير المزيد من التساؤلات والاستفسارات.

ثالثاً، تطالب بلادي بإجراء المزيد من التحقيقات حول قيام تنظيم داعش الإرهابي بتطوير واستخدام أسلحة كيميائية وبيولوجية في سورية والعراق، ونشيد بالجهود التي يبذلها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للتحقيق في هذا المجال وضمان محاسبة داعش على جرائمهم الإرهابية.

على النظام السوري أن يغير سلوكه الآن بشأن الأسلحة الكيميائية وأن يزود مجلس الأمن بتأكيد ملموس وموثوق به بأنه دمر جميع المخزونات ولم يعد يمتلك القدرة أو النية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وعلى الرغم من أحدث الأدلة الدامغة على استخدام سورية للأسلحة الكيميائية إلا أننا سمعنا من روسيا اليوم مرة أخرى الوابل المعتاد من الأكاذيب والإنكار والمعلومات المضللة والانتقادات لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي لا أساس لها. لكن التقرير المضني الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي ينظر في السيناريوهات البديلة التي طرحتها روسيا، يرفضها بشكل محدد وشامل وموثوق على أساس الأدلة.

إذا قام نظام الأسد وحاميته، روسيا، بمنع إحراز التقدم وعرقلة المساءلة وحرما الضحايا من العدالة فإنهما يخاطران أيضاً بمزيد من التآكل للقاعدة العالمية لمكافحة تلك الأسلحة البغيضة. وتقع على عاتقنا جميعاً هنا اليوم مسؤولية دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتمسك باتفاقية الأسلحة الكيميائية، والإصرار على الامتثال لقرارات المجلس، ومواصلة السعي إلى المساءلة من أجل ضحايا تلك الهجمات النكراء .

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو والسيد فرناندو أرياس على إحاطتهما اليوم. ونرحب بمشاركة السيد أرياس في هذا الاجتماع. كما استمعنا إلى التقرير المطول الذي قدمه السيد سانتياغو أونياتي - لابوردي.

وقبل أن أتطرق لموضوع جلستنا اليوم، أود أن أعرب لممثلي سورية وتركيا، الحاضرين معنا اليوم، عن خالص تعازينا لكم ولعائلات ضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب البلدين، ونؤكد على استمرار دولة الإمارات في تقديم الدعم الإغاثي اللازم خلال هذه الفترة الصعبة .

أود التأكيد مجدداً على موقف دولة الإمارات الثابت والمتمثل في رفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، تحت أي

قدمتها سورية. ويتحتم على سورية أن تعلن فوراً عن برنامجها للأسلحة الكيميائية وأن تزيله تماماً، وأن تمنح موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إمكانية الوصول الكامل ودون عوائق للتحقق من الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة لمحاسبة أولئك الذين استخدموا أسلحة كيميائية وتحقيق العدالة للضحايا. ولا ينبغي لأي دولة عضو أن توفر المأوى للمسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال الوحشية واللاإنسانية ضد شعوبهم.

ونشيد بالعمل المهني والمحايد والمستقل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفوها. ونعارض بشدة أي محاولات لتقويض عملهم الذي لا يقدر بثمن. علاوة على ذلك، ومن أجل منع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، تواصل اليابان دعمها الكامل لجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك فريق تحديد الهوية والتحقيق، والعمل عن كثب مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة السورية.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لحكومتنا تركيا والجمهورية العربية السورية في أعقاب الزلازل الواسعة النطاق التي وقعت في ٦ شباط/فبراير. ونعرب عن تضامننا مع جميع أسر الضحايا.

وأود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو؛ والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير فرناندو أرياس؛ ومنسق فريق التحقيق وتحديد الهوية، السفير سانتياغو أونياتي - لابوردي، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

يكتسي تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير، والذي قدم تمشياً مع الفقرة ١٢ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، أهمية خاصة بالنسبة لإكوادور بوصفها عضواً منتخبا في مجلس الأمن. ومن المهم أيضاً أن نحافظ على الحوارات والمشاورات المفتوحة التي يمكننا أن نعول فيها على وجود المسؤولين عن الآليات والمنظمات التي تسهم في مداوات المجلس. وموقف بلدنا من هذه المسألة هو كما يلي:

وختاماً، نشدد على أهمية إحراز تقدم ملموس في الملف الكيميائي، ونذكر بأن هدفنا الأسمى من حظر الأسلحة الكيميائية هو حماية البشرية من أثارها المروعة.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أكرر تعازينا القلبية للذين قضوا وأسرهم في الزلزال المدمر الذي وقع مؤخراً في تركيا وسورية. أدعو الله مخلصاً من أجل تعميم المناطق المتضررة على الفور، وقد بدأت اليابان تقديم دعمها، وستواصل ذلك.

أود أولاً أن أشكر السيدة ناكاميتسو والسيد أرياس والسيد أونياتي - لابوردي على إحاطاتهم الشاملة والثاقبة.

لا يمكن أبداً التسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، ومن قبل أي شخص، وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدامها في سورية يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ونظام عدم الانتشار.

في نيسان/أبريل ٢٠١٨، لقي ٤٣ شخصا حتفهم، من بينهم نساء وأطفال، وتضرر عشرات آخرون في الهجوم المروع بالأسلحة الكيميائية في دوما، وذلك وفقاً لنتائج بعثة تقصي الحقائق وفريق تحديد الهوية والتحقيق. وقد خلص التقرير الأخير لهذا الفريق إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية هي التي شنت تلك الهجمات. تدين اليابان استخدام الحكومة السورية للأسلحة الكيميائية، كما خلص التقرير إلى ذلك. ونأسف بشدة لأن التقرير قد أكد مرة أخرى استمرار إخفاق الحكومة السورية في التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق هذا، منتهكة بذلك التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وينبغي لسورية أن تأخذ على محمل الجد القرار المتخذ في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب على سورية التعامل بحسن نية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم جميع الوثائق المطلوبة من أجل حل القضايا العالقة المتعلقة بالإعلانات الأولية واللاحقة التي

لضمان التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحو لي أن أنضم إلى زملائي في الإعراب مرة أخرى عن خالص تعازينا لأسر الآلاف من ضحايا الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية. وتضيف الكارثة التي لم نشهد مثيلا لحجمها منذ عقود إلى الأزمات الإنسانية الخطيرة بالفعل التي تؤثر على المنطقة. وتقف سويسرا إلى جانب الضحايا وأسرهم. ونأمل في إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأشخاص في الساعات القادمة.

في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أودت أحداث أخرى خطيرة جدا بحياة ضحايا سوريين أبرياء في دوما، على مشارف دمشق. ففي ذلك اليوم، لقي ٤٣ مدنيا، سبعة رجال و ١٧ امرأة وتسعة فتيان و ١٠ فتيات، حتفهم نتيجة لهجوم بغاز الكلور. ونعلم من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه لم يكن حادثا، بل كان هجوما متعمدا باستخدام الأسلحة الكيميائية، التي يحظرها القانون الدولي.

وعلى مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، كانت هناك انتهاكات متكررة للالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية في سورية. والتقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية، الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير، بشأن الهجوم الذي وقع في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨ هو مثال آخر على هذه الانتهاكات. ويعرض تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي أود أن أشكر عليه المدير العام أرياس ومنسق فريق التحقيق وتحديد الهوية، السيد أونياتي - لابوردي، الحقائق التالية:

يوثق التقرير أنه في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أسقطت طائرة هليكوبتر واحدة على الأقل تابعة للجمهورية العربية السورية أسطوانتين أصابتا مبان سكنية في دوما. وانتشر غاز الكلور من هاتين الأسطوانتين. ويؤثر ذلك الغاز على العديد من أجهزة الجسم، الجلد والأغشية المخاطية والجهاز الهضمي والجهاز التنفسي، حيث تمتصه الرئتان، مما يعطينا فكرة عن المصير الذي عانى منه المتضررون.

وخلصت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن "هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن مرتكبي الهجوم كانوا أعضاء في القوات الجوية

أولا، نشج عدم تعاون والتزام السلطات السورية فيما يتعلق بمسؤولياتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي سيمر على اعتماده ١٠ سنوات في شهر أيلول/سبتمبر. ومن غير المقبول أنه بعد مرور أكثر من تسع سنوات على انضمام الجمهورية العربية السورية إلى الاتفاقية، لا يزال من غير الممكن اعتبار إعلانها الوطني دقيقا وكاملا على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمانة الفنية من خلال فريق تقييم الإعلانات، والتي يعود تاريخها إلى عام ٢٠١٩.

ثانيا، منذ شباط/فبراير ٢٠٢١، ينتظر مجلس الأمن تنظيم جولة جديدة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية، فضلا عن اجتماع بين المدير العام وسلطات الجمهورية العربية السورية، كانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد اقترحت عقده في حزيران/يونيه ٢٠٢١. واستنادا إلى تقرير المنظمة، نعلم أن فريقا مصغرا زار سورية في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير للاضطلاع بأنشطة محدودة في البلد. ونأمل أن تكون تلك هي الخطوة الأولى نحو التعاون الفعال ونطلب، في أقرب وقت ممكن، إفادتنا بمعلومات عن سير هذا التعاون.

ثالثا، نشعر بالقلق بعد أن علمنا باستنتاجات التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي يذكر أن هناك أسبابا كافية تدل على أن القوات الجوية العربية السورية هي التي شنت الهجوم الكيميائي الذي وقع في مدينة دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويؤمل أن تستمر التحقيقات. وتكرر إكوادور إدانتها المطلقة لذلك الحادث المروع وإدانتها بصفة عامة لتطوير الأسلحة الكيميائية وحيازتها واستخدامها من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ولا يمكن للمجلس أن يسمح لهؤلاء المجرمين بأن يفلتوا من العقاب.

أخيرا، وإذ ننوه بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهة أفرقتها الفنية ومهنتها وحيادها وموضوعيتها واستقلاليتها، تحث إكوادور مرة أخرى السلطات السورية بقوة على إظهار استعدادها

لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإجابات على المسائل العشرين التي لا تزال غير محسومة حتى يمكن التحقق من إعلانها الأولي. كما نلاحظ أنه منذ ١٥ تموز/يوليو ٢٠٢١، تنتظر الأمانة الفنية للمنظمة جميع المعلومات ذات الصلة من سورية فيما يتعلق بالنقل غير المأذون به للأسطواناتين المستخدمتين في هجوم دوما وتدميرهما.

في الختام، أود أن أذكرنا بالضحايا الـ ٤٣ لاستخدام الأسلحة الكيميائية في دوما. وتكريما لذكراهم، من واجبنا أن نكفل ألا يستخدم أي أحد تلك الأسلحة مرة أخرى، في أي وقت، وتحت أي ظرف من الظروف.

السيد أغيان (غانا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: غابون وموزامبيق وبلدي غانا.

نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك السيد سانتياغو أونياتي - لابورد، على إحاطاتهم المفيدة بشأن حالة القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا في هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

وبالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن عميق تعاطفنا وتعازينا لحكومتنا الجمهورية العربية السورية وتركيا وشعبيهما في أعقاب الوفيات المأساوية والأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالهياكل الأساسية نتيجة للزلازل والهزات التي ضربت أجزاء من البلدين وبلغت قوتها ٧,٨ و ٧,٥ درجات. ونتوجه بدعواتنا وصلواتنا من أجل حكومتنا وشعبيهما في هذا الوقت العصيب. وندعو إلى زيادة الدعم الدولي للاستجابة الطارئة، ونبقى واثقين من أن ثبات وصمود شعبي الجمهورية العربية السورية وتركيا سيمكناهما من تجاوز الكارثة.

نشكر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريرها الـ ١١٢ الذي يغطي الفترة من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ٢٣ كانون

العربية السورية وقت وقوع الحادث". وحتى الآن، نُسبت تسع هجمات من أصل ٢٥ هجوما كيميائيا وثقتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية إلى الحكومة السورية.

وتؤيد سويسرا نتائج التقرير تأييدا كاملا. ولدينا ثقة كاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك فريق التحقيق وتحديد الهوية. إن عملهم أمر بالغ الأهمية ومهنيتهم ونزاهتهم ليست موضع شك.

وتدين سويسرا استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في دوما في عام ٢٠١٨. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام هذه الأسلحة واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونردد نداءات الأمين العام المتكررة التي دعا فيها إلى محاسبة المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة.

إن تقصي الحقائق أمر حاسم لمنع وقوع المزيد من الهجمات والإفلات من العقاب على تلك الجرائم. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون الرسمي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، والتي ندعمها بالكامل. ويتماشى هذا التعاون مع رغبات مجلس الأمن الذي أعرب، باتخاذ الإجماع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) قبل ١٠ سنوات، عن اعتقاده الراسخ بوجوب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وندعو سورية إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسماح بدخول الموظفين المعيّنين من قبل المنظمة وتمكينهم من الوصول الفوري ومن دون عوائق إلى جميع المواقع. ويحدونا الأمل في أن تكون الزيارة الأخيرة التي قام بها فريق تقييم الإعلانات المصغر، المنتظر أن يصدر تقريره في آذار/مارس، إيذانا باستئناف سورية للتعاون الكامل مع المنظمة.

وكما ذكرتنا للتو الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، التي أشكرها، يجب على سورية أن تزود الأمانة الفنية

وأخيراً، نحث المجلس على تقديم الدعم لإيجاد المزيد من السبل البناءة لمعالجة المسائل التي تعوق إحراز تقدم مُجدٍ في التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). فالاستكمال المبكر للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية يمثل جزءاً مهماً من هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): على غرار الآخرين، أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تضامن البرازيل مع شعبي سورية وتركيا، وأتقدم بأحر التعازي لهما بالخسائر التي تكبدها في الزلزال المدمر الذي ضرب كلا البلدين.

وأود أن أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير فرناندو أرياس، على حضوره معنا اليوم وعلى إحاطته المفصلة. أشكر أيضاً الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها والسيد أونياتي - لابوردي على ملاحظاته الإضافية. وأرحب بوفود سورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

لقد أحطنا علماً بأحدث تقرير لفريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي صدر في ٢٧ كانون الثاني/يناير، عن استخدام الأسلحة الكيميائية في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وكما هو الحال مع التقارير السابقة لفريق التحقيق، قدمت الوثيقة إلى السلطة الوطنية البرازيلية، التي ستجري تقييماً تقنياً صارماً لمحتواها. ونظراً لخطورة الاستنتاجات، فإننا بالطبع ملتزمون بإبلاغ التقرير الاعتبار الواجب. من وجهة نظر البرازيل، يجب معالجة الأحداث الموصوفة في تقرير فريق التحقيق بشفاافية وإخضاعها لتحليل شامل ومحيد وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، من المهم في مثل هذه الحالات إبراز الحاجة إلى التعاون الوثيق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة - وخاصة مجلس الأمن، مع التنكير بأن المسؤولية النهائية عن إسناد المسؤولية تقع على عاتق هذا الجهاز، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ونتفق تماماً مع السيد أرياس عندما يقول إن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان أمر غير مقبول ويشكل خرقاً للقانون الدولي. ويتمشى ذلك مع موقف البرازيل الثابت فيما يتعلق بعدم توافق التهديد

الثاني/يناير ٢٠٢٣ (انظر S/2023/69)، ونعرب عن دعمنا لعملها بوصفها الهيئة الأولى المسؤولة عن كفالة القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي ذلك الصدد، نرحب بقيام مجموعة صغيرة من أعضاء فريق تقييم الإعلان بأنشطة محدودة داخل البلد كجزء من الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للاضطلاع بولايتها وفقاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ونتطلع إلى نتائج تلك البعثة. نحيط علماً أيضاً بمحتويات التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في دوما في الجمهورية العربية السورية في نيسان/أبريل ٢٠١٨. نحيط علماً كذلك بتقديم السلطة الوطنية السورية تقريرها الشهري الـ ١١٠ إلى المجلس التنفيذي بشأن الأنشطة المضطلع بها على أراضيها فيما يتعلق بتدمير أسلحتها الكيميائية فضلاً عن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية، على نحو ما طلبه منها المجلس التنفيذي.

ويجب على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يواصل القلق إزاء احتمال عودة الحرب الكيميائية إلى الظهور والتهديد المتزايد لها، وأن يتخذ خطوات عاجلة للتسريع بالعمل من أجل عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ويقف الأعضاء الأفارقة الثلاثة بشكل جماعي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ولا نزال ملتزمين بالمعايير المعمول بها ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وبجميع الجهود الرامية إلى القضاء على إنتاجها وتخزينها واستخدامها، ونكرر تأكيد تأييدنا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونعتقد أن تعزيز التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية سيكون مفيداً في إحراز التقدم في هذا الصدد. وعلى نحو ما أعربنا في بياناتنا السابقة، فإن عمليات تبادل الآراء المباشرة الرفيعة المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستكون مفيدة في بناء الثقة وتوفير الزخم اللازم للنهوض بمختلف جوانب البرنامج وتشجيع زيادة الالتزام بتعزيز التعاون. ونأمل أن يعجل الجانبان بجهودهما للتحضير لعقد اجتماع في أقرب وقت ممكن.

بأية أسلحة دمار شامل أو استخدامها مع القانون الدولي الإنساني. ونؤكد من جديد أن البرازيل تدين بشدة استخدام أي أسلحة كيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف.

ويمثل أي استخدام لهذه الأسلحة تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين في انتهاك مباشر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي الحالة السورية، نأمل أن توفر التحقيقات التي أجريت حتى الآن أساسا للمساءلة المناسبة لمرتكبي الأعمال غير القانونية. وعلاوة على ذلك، نتوقع من السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تتحرطا في تعاون فعال من أجل توضيح أحداث استخدام الأسلحة الكيميائية ومعالجة المسائل المتعلقة بترسانة سورية المعلنة من الأسلحة الكيميائية وتدميرها. ونعتقد أن تلك خطوات ضرورية لإغلاق ما يسمى بالملف الكيميائي السوري ومنع أي استخدام لتلك الأسلحة البغيضة في المستقبل.

وكان الشهود والمراسلون وجماعات حقوق الإنسان والحكومات على حق في توجيه أصابع الاتهام بسرعة في الاتجاه الصحيح - إلى النظام. والآن، خلاص التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوضوح إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية استخدمت الأسلحة الكيميائية في دوما، وهي منطقة يسكنها مدنيون - مما أسفر عن مقتل ٤٣ شخصا وتضرر عشرات آخرين. ولذلك لن أكرر التفاصيل التي عرضت هنا وتضمنها التقرير.

ما يهم هو أن أولئك الذين استخدموا المروحيات لإسقاط البراميل المتفجرة على المدنيين هم أنفسهم الذين استخدموا تلك المروحيات في هجماتهم البربرية بالكلور. والتقرير لا لبس في إسناده. مرة أخرى، كان النظام. هذه هي الحالة التاسعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية التي تتسبب بشكل مستقل إلى النظام السوري من قبل آليات الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذه ليست حادثة منفردة. هذه ليست حادثة عارضة. هذه ليست مسألة خلل وظيفي في حلقة ما في سلسلة القيادة. هذا يترجم نية واضحة.

ويشير التقرير إلى استمرار عدم تعاون سورية مع فريق التحقيق، وعرقلة التحقيق في مكان الحادث الذي وقع فيه وتدمير الأدلة المحتملة - كل ذلك على الرغم من جهود الاتصال التي يبذلها فريق التحقيق. هذا ليس سلوك شخص بريء وليس لديه ما يخفيه.

ونحن ندين بأشد العبارات الاستخدام المتكرر لتلك الأسلحة الفظيعة، في انتهاك صارخ للالتزامات الدولية. وسورية ملزمة بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامتثال الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونرحب بالعمل الذي اضطلع به فريق التحقيق الذي واصل أنشطته بتصميم حازم واستقلال تام ومهنية لا يرقى إليها الشك. ونشيد بجميع الشهود الذين ساهموا في إعداد التقرير، على الرغم من تخويف

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك زملائي اليوم في التقدم مرة أخرى بخالص تعازينا إلى جميع المتضررين من الخسائر الفادحة والدمار الذي سببته الزلازل المدمرة في تركيا وسورية. وأول فريق بحث وإنقاذ لدينا موجود بالفعل في تركيا في ملاطية، ويعمل مع الآخرين في سباق مع الزمن لإنقاذ الأرواح.

أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والمدير العام أرياس والمنسق أونياني - لابوردي على المعلومات التي قدموها. وكانت إحباطاتهم طويلة بالفعل، ولكنها كانت مليئة بنوع المعلومات والتفاصيل التي نحتاج إليها، وتبين ما يلزم للحصول على الحقيقة وسبر ماهية المسائل بشكل احترافي ونزيه.

إن التطورات على مدى السنوات الـ ١١ الماضية في سورية لمثال ممتاز على دليل المستخدم لكيفية قيام نظام مستبد بهندسة تدمير بلده على حساب شعبه من خلال استخدام الوحشية الشديدة ضد المدنيين، بما في ذلك التعذيب والحصار والعقاب الجماعي والمسألة قيد المناقشة اليوم - استخدام الأسلحة الكيميائية.

إن استخدام الجيش السوري لغاز الكلور السام والمميت قد شُجِبَ مرات عديدة في لاهاي، وفي هذه القاعة وخارجها، باعتباره أحد أبشع

ببتسويق إيصال إمدادات الإغاثة التي تمس الحاجة إليها لسورية والإسراع بتنفيذ برامج المعونة الغذائية الجارية. ويحدونا الأمل في أن يتغلب سكان تركيا وسورية على الكارثة ويعيدوا بناء منازلهم في أقرب وقت ممكن.

نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها ونرحب بالمدير العام أرياس في جلسة اليوم.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأسلحة الكيميائية، فإن موقف الصين ثابت. تعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، تحت أي ظرف من الظروف ولأي غرض، وتأمل أن يتخلص عالما من جميع الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن. ونحث البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية على تدميرها جميعا في أقرب وقت ممكن.

لطالما ارتأت الصين أن الحوار والمفاوضات هما السبيل الصحيح الوحيد لحل القضايا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية السورية. ونلاحظ أن الحكومة السورية قد أعلنت في مناسبات عديدة أنها تعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف، وأنها مستعدة للعمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حل القضايا العالقة.

وفيما يتعلق بالتفسيرات المتباينة للعديد من القضايا من قبل الحكومة السورية والأمانة الفنية، نؤكد أنه ينبغي احترام العلم والحقائق والتمسك بنهج موضوعي وعادل. وينبغي للطرفين مواصلة المناقشات المستفيضة والعمل على الالتقاء في منتصف الطريق، والسعي إلى حل القضايا العالقة بشكل مشترك في أقرب وقت ممكن.

في الآونة الأخيرة، توصلت الحكومة السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ الأنشطة في سورية من قبل فريق مصغر من أعضاء فريق تقييم الإعلان. وهذا تطور جدير بالترحيب. والصين تدعو المجتمع الدولي للنظر إلى جهود سورية بموضوعية، وتأمل أن تتمكن الأمانة الفنية من الاستجابة لمخاوف سورية ونداءاتها بطريقة مهنية وشفافة.

النظام. لقد خاطروا بحياتهم وحياء أسرهم، واختاروا الحقيقة وساهموا في تحقيق العدالة.

والتقرير الشهري الـ ١١٢ للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/69) يبين بوضوح أنه، استنادا إلى المعلومات المتعلقة بالثغرات والتناقضات والتباينات التي تم تحديدها والتي لا تزال دون حل، لا يمكن اعتبار البيانات المقدمة من سورية دقيقة وكاملة. ونأسف لاستمرار عدم التعاون. ونحن نتطلع باهتمام إلى الاستنتاجات التي تمخضت عن زيارة فريق تقييم الإعلان المخفض في سورية، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير، ونترقب أيضا نتائج الجولة التاسعة من عمليات التفتيش، التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، في مرافق برزة وجمرايا.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتشديد على أننا إذا أردنا دعم سورية، فعلى أن نبدأ بدعم العدالة والمساءلة. ويمكن أن يتحقق ذلك بإظهار الوحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية، وهي مسألة خطيرة لا تغفر. ويجب ألا تمر تلك الهجمات من دون عقاب. ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. يجب ألا يتسامح أحد مع الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية في أي ظرف من الظروف، وفي أي مكان، ونعتقد أن رد فعل المجلس يجب أن يكون على قدم المساواة. لن تولد سورية الديمقراطية من خلال دعم وحماية النظام نفسه الذي فعل كل شيء لإيصال البلد إلى حيث يجد نفسه اليوم. وسيأتى ذلك من خلال الدعم الفعال للشعب السوري في سعيه المشروع من أجل مستقبل سلمي وديمقراطي.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تعرب مرة أخرى عن أعمق تعازيها لحكومتنا وشعبي تركيا وسورية على الزلازل القوية التي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح وأضرار في الممتلكات. وفي مواجهة هذه الكارثة الكبرى، تبذل الصين قصارى جهدها لتقديم المساعدة. ستقدم الحكومة الصينية دفعة أولية بقيمة ٤٠ مليون يوان كمساعدات طارئة لتركيا. وتهرع فرق الإنقاذ الصينية الآن إلى المناطق المتضررة في تركيا للانضمام إلى أعمال الإنقاذ. كما نقوم

في ضمان الإزالة التامة لجميع الأسلحة الكيميائية في سورية. واسمحوا لي أن أؤكد للمدير العام ثقة مالطة الكاملة في المنظمة.

ومنذ اجتماعنا في الشهر الماضي (انظر S/PV.9235)، نشر فريق التحقيق وتحديد الهوية تقريره الثالث، وخلص إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية هي مرتكبة الهجوم بالأسلحة الكيميائية في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، مما أسفر عن مقتل ٤٣ شخصا وتضرر عشرات آخرين. وهذه هي المناسبة التاسعة، حتى الآن، التي خلصت فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتحقيقات المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة إلى أن سورية استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبها. وهذا أمر غير معقول ومقلق للغاية.

وهذا التقرير الأخير واضح بشأن منهجيته واستنتاجاته، وملتمزم بأفضل ممارسات الهيئات الدولية لتقصي الحقائق ولجان التحقيق وإجراءات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعمول بها، بما في ذلك تسلسل عهدة حفظ الأدلة. لم يتمكن فريق التحقيق وتحديد الهوية من الحصول على أي معلومات ملموسة تدعم خطوط التحقيق والسيناريوهات التي اقترحتها سورية وحلفاؤها على الرغم من التحقيقات الشاملة.

وبين التقرير استمرار فشل سورية في التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتأسف مالطة لأن السلطات السورية لم تسمح بالوصول إلى مواقع الحادثة على الرغم من الالتزامات الواقعة على عاتق سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). يتبع ذلك نمطاً مؤسفاً من سلوك سورية في هذا الملف.

ويؤسفنا أن نشير إلى أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد قائمة الإعلانات المعلقة والوثائق الأخرى التي طلبها فريق تقييم الإعلانات منذ عام ٢٠١٩، وأن الإعلان المقدم لا يزال يعتبر غير دقيق وغير كامل. وترحب مالطة بمبادرة الأمانة الفنية بإرسال فريق مصغّر لتقييم الإعلانات إلى سورية، وتنطلع إلى قراءة التقرير التالي للفريق.

وفيما يتعلق بالاجتماع المقترح بين المدير العام ووزير الخارجية المقداد، تأمل مالطة في أن يؤدي استئناف الاتصال بين جهات التنسيق إلى إحراز تقدم حتى يمكن عقد الاجتماع في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بالتقرير الجديد الذي أصدره فريق التحقيق مؤخرًا، يجب أن نشير أولاً إلى أن الإنشاء الأولي للفريق تجاوز اختصاص اتفاقية الأسلحة الكيميائية وانتهك تقليد توافق الآراء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا تفي أساليب عمله وإجراءاته بمتطلبات اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومرفقها المتعلق بالتحقق. وقد أعربت بلدان كثيرة، بما فيها الصين، عن اعتراضاتها منذ البداية. وموقف الصين بهذا الشأن لم يتغير.

واستناداً إلى ذلك الموقف، نود أن نعرب عن تحفظاتنا على اختيار مقدمي الإحاطات بهذه الجلسة، ونأسف لأن الرئيس لم يجر مشاورات مكثفة مع أعضاء المجلس في هذا الصدد. وتؤكد الصين مجدداً أن التحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية والتعامل معه يجب أن يعود إلى إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يشجع المدير العام أرياس والأمانة الفنية على استئناف تقليد توافق الآراء من جانب الدول الأطراف وأن يحافظا بفعالية على سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفعاليتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مالطة.

أود أنا أيضاً أن أستهل بياني بالإعراب عن تعازي مالطة لشعبي تركيا وسورية في أعقاب الزلزال المدمر. ويوجد بالفعل فريق للمساعدة الإنسانية من مالطة في الميدان للمساعدة في الإغاثة.

أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو، والمدير العام أرياس، والسفير أونياني - لاجوردي، منسق فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة اليوم.

وتؤكد مالطة دعمها الكامل للعمل المستقل وغير المتحيز والقائم على الخبرة الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. وبصفتها الجهة المنفذة للحظر العالمي للأسلحة الكيميائية، تؤدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلان، دوراً حيوياً

المرّة الخامسة التي أحضر فيها هنا خلال أربع سنوات ونصف. ولم يحضر أسلافني في مجلس الأمن بهذا القدر من التواتر قط. ولكنني أحاطب مجلس الأمن عندما يكون هناك شيء جديد وموضوعي حقاً يمكن أن يكمل التقارير الجيدة جداً والإحاطات الجيدة جداً التي يقدمها الممثل السامي على أساس شهري.

فلننتقل الآن إلى مسائل أكثر موضوعية. لقد تم التشكيك في قانونية وشرعية فريق التحقيق وتحديد الهوية. تنص الفقرة ١٩ من المادة الثامنة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية على أن ينظر مؤتمر الدول الأطراف في أي قضايا أو شؤون أو مسائل تدخل في نطاق الاتفاقية. وتنص أيضاً على أنه يجوز للمؤتمر أن يقدم توصيات وأن يتخذ قرارات بشأن هذه القضايا أو الشؤون أو المسائل التي تثيرها دولة طرف أو يعرضها المجلس التنفيذي عليها، ويمكن للمؤتمر أن يفعل ذلك بناء على سلطته الخاصة. وللمؤتمر أن يقرر اختصاصه على النحو المبين في المادة ٦٤ من نظامه الداخلي.

وقد اعتمد المؤتمر القرار المتخذ في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي تم على أساسه إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية، وفقاً للقواعد المنصوص عليها بوضوح في الاتفاقية وقواعد المؤتمر المتعلقة بالإجراءات. وقد اعتمد بتصويت الدول الأعضاء. وأذكر أن هناك ١٩٣ دولة عضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما ذكر هنا عدة مرات، اتخذ القرار تمشياً مع موقف راسخ جداً للمجتمع الدولي، وهو أنه يجب محاسبة مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية.

وعقب اعتماد ذلك القرار، اضطلعت الأمانة الفنية بالولاية المسندة إليها بموجب الاتفاقية ومن جانب المؤتمر. وبناء على ذلك، ستواصل الأمانة الفنية تنفيذ الولايات التي تسند إليها، لأن دور الأمانة الفنية ليس تفسير أو تقييم قرارات المؤتمر أو المجلس التنفيذي. يتمثل دور الأمانة الفنية في تنفيذها بأفضل طريقة ممكنة، وهذا ما فعله.

وقد تم اتخاذ القرار وفقاً للقواعد. وتم إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية من قبل الأمانة الفنية وفقاً للقواعد. ولا بد لي من التنكير بأن أي قرار يتخذه المؤتمر أو المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة

وتؤمن مالطة إيماناً راسخاً بإضفاء الطابع العالمي على المعيار العالمي لحظر الأسلحة الكيميائية الذي تركز عليه اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وغني عن القول إنه لا يمكن أبداً أن يكون هناك مبرر لاستخدام تلك الأسلحة. ويجب على مجلس الأمن التمسك بالحظر الدولي المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا بد من محاسبة الذين يستخدمون تلك الأسلحة البغيضة.

وندعو سورية إلى التعاون مع المنظمة وإلى تقديم الضمانات اللازمة بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للعالم أن يطمئن إلى الإزالة التامة لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة للسيد أرياس للرد على التعليقات والأسئلة التي طُرحت.

السيد أرياس (تكلم بالإنكليزية): قيل إن الإحاطة كانت فارغة. يتعلق كل شيء بتقرير يتألف من ١٢٤ صفحة، وهو تقرير شامل ومستفيض ودقيق، والبيانات التي أدلى بها ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة واليابان وإكوادور وسويسرا وغانا والبرازيل وألبانيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية تدل على أن الجلسة موضوعية حقاً. وقد شكك أحد السفراء في مسؤولية المدير العام. وأود أن أقول إن المدير العام يؤدي عمله، ولكنه يؤديه على أساس التكاليفات التي يتلقاها، إلى جانب فريقه. وتتولى أجهزة تقرير السياسات إسناد هذه التكاليفات؛ وهي لا ترد من سفير واحد أو ممثل دائم.

وقد تم ذكر من يدعى سلفي. وقال الوفد إن السيد البستاني كان سلفي. لقد كان السيد البستاني المدير العام الذي ترك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قبل ٢١ عاماً، وليس لديه علم بالشؤون الموضوعية التي نتعامل معها حالياً في المنظمة.

وفيما يتعلق بالإحاطات التي قدمتها إلى مجلس الأمن، يسعدني دائماً أن أتكلم أمام مجلس الأمن. وقد خاطبته خمس مرات. وهذه هي

نظريات هو أننا استخلصنا أنه لا توجد أسباب كافية للاعتقاد بأن أي فرضية من الفرضيات الأخرى التي تم طرحها حتى الآن كانت ذات مصداقية.

وبشكل نهائي، من الواضح أن مفهوم الأسباب الكافية للاعتقاد هو النهج المعياري الذي تستخدمه هيئات التحقيق الدولية. وأممي قائمة تضم ما لا يقل عن ٢٠ هيئة دولية تستخدم نفس الأسلوب - لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا؛ ولجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا؛ ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ والبعثة المستقلة لنقصي الحقائق في ليبيا. ويمكنني استكمال قراءة القائمة. وبوسعي أن أقدم للمجلس نسخة من النص الذي لدي، ولكن الشيء الأهم هو أنه، من بين معلومات أخرى مستقاة من تشريعات ومنظمات هامة، لدي هنا المادتان ٣٧٦ و ٤٣١-١ من القانون المدني للاتحاد الروسي، اللتان تشيران أيضاً إلى أسباب كافية للاعتقاد في حالات تتعلق بالاستفسار عن التحقيقات. هذه هي الطريقة القياسية، والطريقة التي نستخدمها.

لقد شكك خلال هذه الجلسة في عمل الفريق والأمانة الفنية. قيل إن العمل قد زُور وأننا ننتج الأكاذيب، وما إلى ذلك. ولا بد لي من الرد على ما سمعته من أحد الوفود. إننا نقرأ التعليقات ونستمع باهتمام إلى ما يقال. وفي جميع وثائق الأمانة الفنية، لن نجد أحد أبدا تعليقا واحدا غير لائق فيما يتعلق بأي شخص أو دولة أو مؤسسة. فنحن نحترم الجميع. وفي جميع وثائقنا، يمكن إدراك أننا نقرأ ونستمع ونحلل ونقدم التقارير، وبالتالي نحترم الجميع. إننا نقوم بواجبنا. ومن المؤسف حقا ألا يكون ذلك متبادلا دوما. وأود أن أبلغ مجلس الأمن بأنني لا ولن أقبل عدم اللياقة الشخصية من النوع الذي سمعته اليوم في هذه القاعة وقرأته في الماضي. ومن المهم أن يعلم المجلس أنني فخور جدا بأعضاء الأمانة الفنية وبعملهم. وفي هذه اللحظة، أنا راض بشكل خاص عن الفريق الذي يقوده السفير أونياتي - لابوردي، وهو دبلوماسي ومحام رفيع المستوى. وربما يود إكمال مناقشة منهجيتي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أسفة، سيدي المدير العام، ولكن الأسئلة طرحت عليكم، ولذلك أشعر أنكم أنتم من ينبغي أن يستكمل

الكيميائية يكون ملزماً قانوناً لكل من الدول الأطراف والأمانة الفنية. ذلك فيما يتعلق بشرعية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

كما تم التشكيك في منهجية فريق التحقيق وتحديد الهوية فيما يتعلق بتحقيقاته. وسأكمل السفير أونياتي - لابوردي معلوماتي، ولكني أريد أن أقول شيئاً يجب أن يُقال هنا في القاعة. تتبع أساليب فريق التحقيق وتحديد الهوية أعلى المعايير فيما يتعلق بالإجراءات المقبولة عموماً من قبل المنظمات الدولية وأفضل ممارسات هيئات نقصي الحقائق ولجان التحقيق. إننا نتبع طريقة التثبت من صحة المعلومات. ولكن ما هو التثبت من صحة المعلومات؟ أريد أن أوضح ما هو التثبت من صحة المعلومات في التحقيق في قضية دولية.

في سياق عمل الفريق، وبصورة أعم، في جميع وحدات الأمانة الفنية المعنية، يُعرّف التثبت من صحة المعلومات على أنه إجراء تأكيد ما إذا كانت المعلومات ذات الطبيعة والأصول المتنوعة تدعم نتيجة أو نظرية أو مقولة ما. يتعلق الأمر بإضافة الأدلة الداعمة والمصدقية إلى تلك الاستنتاجات، أو لفكرة تم تقديمها مسبقاً. يحدث التثبت من صحة المعلومات أيضاً في سياق الأدلة الداعمة التي سبق دعمها أو تأكيدها بوسائل أخرى. وقد سبق للسفير أونياتي - لابوردي أن ذكر ذلك في إحاطته. يعمل فريق التحقيق وتحديد الهوية على أساس هذه الطريقة. وقد جمع، بالتعاون مع فريقه، أكبر قدر ممكن من المعلومات، وتمكن الفريق بالفعل من الوصول إلى قدر كبير من المعلومات ذات الطبيعة والأصول المتنوعة خلال ما يقرب من عامين من التحقيق.

وقام الفريق بتقييم مصداقية تلك المعلومات وصحتها وقام بتحليلها ودراستها، بدعم من أفضل الخبراء. وحدد أخيراً متى يمكن القيام بهذا الإثبات، كما حُدد للتو، وهذه هي الطريقة الوحيدة للتحقيق. وقد شكك أيضاً، أحياناً، في فكرة وجود أسباب كافية للاعتقاد. ولا بد لي من القول إن الأمانة الفنية لا يمكنها أن تحرف الحقائق التي نستخلصها استجابة لتصورات بعض الناس أو الدول للواقع. إننا لا نعمل إلا على أساس الحقائق. ومن ناحية أخرى، من الواضح جدا أننا نعمل على أساس أسباب كافية للاعتقاد. وسبب ما تجاهلناه من

العديد من الخبراء المختلفين من صحة البيانات الوصفية المستخرجة. واستُشير ثلاثة أخصائيين في مجال الذخائر، واضطلع معهد متخصص في البحث الجنائي بإجراء الدراسة.

وينبغي أن أقول إنه تم العثور على أسطوانات مماثلة في الحوادث التي وقعت في اللطامنة، وهو هجوم وقع كما يعلم أعضاء المجلس في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧، وفي سراقب في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. وترتبط هاتين الحادثتين بالتقريرين الأول والثاني لفريق التحقيق. إن الأسطوانات متشابهة جدا لأن الهجوم، من الناحية اللوجستية، كان مشابها. وفي الموقع ٢، وهو المبنى الذي كان فيه معظم الناس ووقعت حالات الوفيات البالغة ٤٣ حالة، تمزق صمام الأسطوانة وأطلق غاز الكلور بكميات كبيرة في فترة زمنية قصيرة جدا. وفي الموقع ٤، لم يتمزق صمام الأسطوانة، وأطلقت الأسطوانة الغاز بشكل أبطأ.

ماذا يمكننا أن نستخلص من نتائج معاينة الأسطوانتين في الموقع ٢؟ كانت الأسطوانة معوجة بشكل واضح. اسودت الأسطوانة جراء السخام. وعقب الحادث مباشرة، تغير لون جزء منها إلى الأبيض، ليصبح في اليوم التالي مصفرا. انفصلت القطعة المعدنية المثبتة بالأسطوانة عنها وبدت متآكلة للغاية. ويمكن رؤية صفيحتين معدنيتين دائريتين في الصور. عثرت بعثة تقصي الحقائق على إحداها. لماذا يكتسي كل ما قلته أهمية؟ كيف نفسر تلك الملاحظات؟ يرجع اعوجاج الأسطوانة إلى الارتطام القوي على سطح المبنى. ونتج السخام الأسود عن الحريق الذي اشتعل عقب الحادث. واللون إلى الأبيض الذي يمكن رؤيته في الصور الأولى التي حصلنا عليها للأسطوانة تشكل من الصقيع على سطحها، وهو ما يتوافق مع ظاهرة التبريد التلقائي، الذي حدث بسبب الانبعاث السريع للغاز المسال من الأسطوانة. واختفى تبدل اللون إلى الأبيض في اليوم التالي، وكشف عن لونها الأصفر الأصلي. إنها ظاهرة معروفة تماما. انفصلت القطع المعدنية عند الارتطام وتآكلت بشدة نتيجة لغاز الكلور المنبعث، الذي يؤدي إلى التآكل الشديد للمعادن.

في الموقع ٤، في المبنى الآخر الذي كان مأهولا بالسكان، أظهرت الأسطوانة والقطعة المعدنية المثبتة عليها اعوجاجا وتهشما تم فحصه

الرد عليها. فإذا كنتم قد انتهيت من الرد على الأسئلة، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الآخرين الذين طلبوا ذلك.

السيد أرياس (تكلم بالإنكليزية): لا مانع من الاستمرار في الرد.

فيما يتعلق بالسؤال الخاص بالأسطوانتين الصفراوين اللتين وجدنا في دوما والفرضيات المختلفة التي أثيرت، قمت بتدوين ملاحظات عن السؤال ويمكنني الإجابة. على نحو ما يعلم أعضاء المجلس، لم يتمكن فريق التحقيق وتحديد الهوية من الوصول إلى موقعي الحادث في دوما. وعلى الرغم من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) - الذي ينص في الفقرة ٧ على أن يقرر مجلس الأمن أن تتعاون الجمهورية العربية السورية تعاوننا تاما مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من خلال تمكين موظفيها من الوصول الفوري وغير المقيد إلى جميع المواقع ومنحهم الحق في تفتيشها أثناء أدائهم لمهامهم - لم يتمكن فريق التحقيق من الوصول إلى المواقع لأن الجمهورية العربية السورية لم تصدر تأشيرات لأعضاء الفريق. وهذا يعني أنه الفريق اضطر للعمل على أساس معلومات أخرى. ولدنيا صور، ولكن ينبغي أن نقول إننا استقين الكثير من المعلومات لأن البعثة تمكنت من الوصول إلى الموقع بعد حوالي ثلاثة أسابيع فقط من الحادث، وأخذت أكثر من ١٠٠ عينة والعديد من الصور ومقاطع الفيديو.

وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠٢١، أبلغت الجمهورية العربية السورية الأمانة العامة بأنه قد تم تدمير الأسطوانتين. وقد تم تدميرهما على بعد ٦٠ كيلومترا من المكان الذي أودعها فيه مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عهدة الجمهورية العربية السورية. وطلب الفريق معلومات تتعلق بالتدمير، بما في ذلك سبب وجود هاتين الأسطوانتين على بعد ٦٠ كيلومترا من المكان الذي أودعنا فيه وتم الاتفاق على عدم المساس بهما أو فكهما أو إزالتهما إلا بإذن خطي من الأمانة العامة.

ونظرا لأننا لم نتمكن من الوصول إلى الموقع، ولكننا تمكنا من الحصول على الكثير من المعلومات، قرر الفريق العمل على أساس تلك المعلومات. وكانت المعلومات أساسا عبارة عن صور وخبرات من مؤسسات رفيعة وأشخاص كبار في عدد من الأماكن. وخضعت الصور التي حصلنا عليها للتحليل لاستخراج البيانات الوصفية وتنبّت

الخبراء الذي يستثيط غضباً من الانتهاكات غير المسبوقة لعمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لم نستمع لشيء سوى تأكيدات بشأن أعلى المعايير التي تتميز بها التحقيقات التي تجريها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأتساءل عما إذا كان بوسع السيد أرياس أن يميز بين المعلومات التي قدمها ذوو الخوذ البيض إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأدلة التي جمعها مفتشو دوما بداية ثم رفضتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أمرت بإعادة كتابة تقريرها الأولي.

إن الوضع الذي ينطوي على الافتراءات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن دوما، بما في ذلك الجزاءات المفروضة على المفتشين الذين لا يخشون في قول الحقيقة لومة لائم، لا يزال وصمة عار على سمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد شهدنا اليوم مرة أخرى أن المدير العام ليس لديه ما يقوله عندما يجابه بحقائق صارخة. لقد أصبح الملف الكيميائي السوري، لا سيما بسببه، مثالا حيا ومرادفا للأكاذيب والافتراءات وتصفية الحسابات السياسية نيابة عن الدول الغربية، التي تخدمها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعمل على تحقيق مصالحها. وقد رأينا ذلك بوضوح شديد مرة أخرى اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أهنئكم الرئيسة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم النجاح في مهمتكم. كما أود أن أشكر سلفكم، الممثل الدائم لليابان، على جهوده خلال الشهر الماضي.

أود أن أعرب عن الشكر والتقدير للدول الأعضاء التي أعربت عن تعازيها لحكومة وشعب الجمهورية العربية السورية في ضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب عدة مدن سورية فجر يوم الاثنين. لقد ناشدت حكومة بلدي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الشعب السوري ودعم جهوده في مواجهة هذه الكارثة الإنسان

وخضع لحسابات من خلال محاكاة فعلية أجراها خبراء. كانت القطعة المعدنية لا تزال مثبتة وكانت من نفس التصميم الذي عثر عليه في الموقع ٢، وكانت أيضا مشابهة في التصميم لتلك الموجودة في الحوادث السابقة التي ذكرتها أنفا. ويشير التآكل الأسرع نسبيا للقطعة المعدنية إلى أن مادة كيميائية مسببة للتآكل بقيت في الموقع لفترة من الوقت، مما يشير إلى أن الصمام لم ينفجر وانبعث منه الكلور تدريجيا. لا يمكن أن يكون السبب الرئيسي في حدوث التآكل هو الرطوبة الطبيعية. لكنه حدث بمعدل أبطأ مما كان عليه في الموقع ٢، من خلال الانبعاث البطيء للغاز من الأسطوانة. صممت الأسطوانتان بهيكل ربط ومقابض متعددة ومجموعة عجلات لتسهيل تحميلها وتفريغها من الطائرات. صممت خصيصا لنقلها عن طريق الجو. والمروحيات من طراز Mi-8 أو Mi-17 مهيأة بشكل خاص لإسقاط ذلك النوع من الأسطوانات. إذ تتميز بمخزن حمولة كبير، ويمكن إسقاط الأسطوانات منه بسهولة.

لننتقل إلى الفرضيات التي تنص على، كما اقترح البعض، أن الأسطوانات تنقل باستخدام وسيلة سطحية، أو توضع يدويا أو أطلقت من المباني المجاورة. لماذا تم تجاهل هذه الفرضيات الثلاث -

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): عذرا. لن تتوفر لنا ترجمة شفوية إلا حتى الساعة ١٣/٠٠. وأمامنا قائمة من أعضاء آخرين راغبين في التكم. نعرب عن تقديرنا البالغ للإجابات الفنية التي يقدمها لنا السيد أرياس. ولكنني أعتقد أننا فهمنا جوهر الحقيقة بأن لديه معلومات وأدلة وافية لإثبات الادعاءات الواردة في تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية. وأعتقد أنه ربما من الأحرى إرسالها إلى مجلس الأمن، حيث يمكننا تشاؤها.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أذكر مرة أخرى أنه على الرغم من التفسيرات المفصلة التي قدمها السيد أرياس خلال هذه الجلسة اليوم، لكنه لم يوفق في تقديم إجابة موضوعية على أي من الأسئلة التي لم تطرح من جانبنا فحسب، بل من جانب مجتمع

تمت فيركتها من قبل المجموعات الإرهابية وداعميها، مؤكدين على أنها عبارة عن مسرحية مفبركة، إلا أن بعثة تقصي الحقائق لم تقابلهم ولم يتم الاستماع لشهاداتهم.

رابعاً، وفي نفس السياق أشير إلى أن العديد من الأكاديميين والخبراء العسكريين المستقلين ومختصين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كالسيد خوسي بستاني المدير العام الأول للمنظمة والمفتش إيان هندرسون الذي قاد فريق التحقيق في حادثة دوما، وغيرهم، قدموا تحليلاً علمياً دقيقاً وفندوا على نحو مهني الاستنتاجات التي وردت في تقرير بعثة تقصي الحقائق، وأثبتوا أن هذا التقرير غير مهني وغير حيادي وغير نزيه.

خامساً، لقد شددت الجمهورية العربية السورية على أن المسار الخاطئ وغير المهني الذي اتبعته بعثة تقصي الحقائق بشأن حادثة دوما سيؤدي، بطبيعة الحال، إلى استنتاجات باطلة. ومع الأسف، لم تقم البعثة بتصحيح أساليب عملها الخاطئة وغير المهنية التي اتبعتها في تحقيقاتها رغم كل الدعوات التي وجهت لها للالتزام بالقواعد المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ووثيقة الشروط المرجعية المنفق عليها مع الجانب السوري. إذ أن جمع الأدلة التي لا تتمتع بأدنى حد من المصادقية وأخذ العينات التي تقتصر لسلسلة الحضانة القانونية والاعتماد على المصادر المفتوحة المشبوهة أو المعلومات المفبركة والمضلة التي توفرها التنظيمات الإرهابية وأذرعها، جماعة "الخوذ البيضاء"، التي ترعاها أجهزة الاستخبارات الغربية لا يمكن أن تكون، أو اعتبارها، أساساً علمياً أو مهنياً ولا يمكن أن تقود إلى استنتاجات موضوعية. المدير العام أرياس قال إن بعض العينات تم جمعها وبعض العينات تم تلقيه. هل هذا ما تطلبه الاتفاقية التي أوّمتن على تنفيذها؟ استخدم مصطلح "أعلى المعايير وأفضل الممارسات"، هل هذه العبارة موجودة في الاتفاقية؟ من أين أتى بها؟

سادساً، لقد شكل القرار الذي اعتمده الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي تم بموجبه إنشاء ما يُسمى فريق التحقيق وتحديد

سواء من حيث جهود البحث والإنقاذ أو تقديم المساعدات الغذائية والدوائية الإغاثية. والوقت عامل مهم، والتحرك الفوري سيسهم في إنقاذ المزيد من الأرواح.

إن الجمهورية العربية السورية اتخذت في عام ٢٠١٣ قراراً استراتيجياً بالانضمام إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ودمرت بشكل كامل مخزونها من هذه الأسلحة في وقت قياسي على الرغم من الظروف الصعبة التي كانت تمر بها. وقد أكدت الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا الأمر.

لقد تعاونت سورية بكل انفتاح وشفافية مع المنظمة، وسهلت زيارات فرقها المختلفة، وحرصت على العمل معها من أجل تصحيح طرائق العمل الخاطئة التي أثرت على مصداقية تقاريرها وأبعدها عن دورها المهني وولايتها الفنية التي أنطتها بها الاتفاقية.

لقد تناولت هذه الجلسة في جزء كبير منها تقرير ما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن الحادث المزعوم في دوما. وعليه، يود وفد بلدي أن يوضح موقفه على النحو التالي.

لقد دأبت الجمهورية العربية السورية على نحو دائم ومتكرر على التأكيد على موقفها الثابت بإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي زمان ومكان وتحت أي ظروف.

ثانياً، لقد بادرت فور ظهور الادعاءات حول الحادثة المزعومة باستخدام أسلحة كيميائية في دوما في السابع عشر من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى الطلب من المدير العام للمنظمة آنذاك إرسال بعثة تقصي الحقائق للتحقيق في هذه الحادثة، والتي تأخر وصولها إلى دمشق أسبوعاً كاملاً لأسباب غير معروفة.

ثالثاً، قامت الجمهورية العربية السورية وروسيا الاتحادية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بإحضار ١٧ شاهداً من موقع الحادثة في مدينة دوما إلى مقر المنظمة في لاهاي للإدلاء بشهاداتهم حول الهجوم الكيميائي المزعوم. حضوا في مؤتمر صحفي كل الادعاءات التي

قبل ٢٠ عاماً، وفي مثل هذه الأيام وتحديداً في الخامس من شباط/فبراير ٢٠٠٣، جلس في هذه القاعة كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، ليقوم بدور تمثيلي في مسرحية خداع معدة مسبقاً لتبرير الغزو الأمريكي للعراق بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل. وقد تبين لاحقاً أن كل ذلك كان مجرد أكاذيب لا أساس لها من الصحة، حتى أن السيد باول نفسه وصف ما قاله أمام المجلس بأنه "وصمة عار".

ما أشبه اليوم بالبارحة، نفس المسرحية ونفس الأكاذيب ونفس المدير، لكن هذه المرة المستهدف هو سورية تحت ذريعة مماثلة، وهي امتلاكها واستخدامها لأسلحة كيميائية. لذلك، لا بد أن يتعلم العالم من دروس الماضي وألا يسمح مرة أخرى للولايات المتحدة وحلفائها بأن يمارسوا لعبة التضليل من جديد. إن الجرائم التي ارتكبتها الولايات المتحدة في العراق لا تسقط بالتقادم. ولهذا، نقول لكل أولئك الذين يتحدثون عن المساءلة ويثيرون الحماسة بشأنها إن عليهم أن يطالبوا بمحاسبة الولايات المتحدة عن تلك الجرائم. كنّا نرغب أن تكون لدى هؤلاء الجرأة ليطالبوا بمساءلة الدول التي وفرت كل أشكال الدعم للتنظيمات الإرهابية في سورية ومكنتها من حيازة واستخدام أسلحة ومواد كيميائية سامة وأن يكون لديهم نفس الحماسة لمساءلة الولايات المتحدة الأمريكية على ما ارتكبه من جرائم ضد الشعب السوري وتدمير طائراتها لمدن سورية فوق رؤوس قاطنيها.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أسأل المدير العام أرياس الذي خصص ثلث بيانه للتحديث عن المحاسبة: من الذي خوله بهذه المسألة؟ وعلى أي نص من الاتفاقية استند في تفويض نفسه بهذه المهمة؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ مألطة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأعرب عن التقدير لليابان على النجاح في إتمام رئاستها في كانون الثاني/يناير.

الهوية، منعطفاً خطيراً في تاريخ المنظمة وعكس بشكل واضح حالة التسييس الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون في زج المنظمة ذات الطبيعة التقنية في متاهة سياسية، قوضت من مصداقيتها. إن هذا القرار الذي لم يؤيده سوى أقل من نصف الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - ٨٢ دولة فقط من أصل ١٩٣ - وذلك جراء التلاعب الفاضح في نصوص اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتجاوز الواضح لأحكامها بإسناد مسؤولية غير منصوص عليها في الاتفاقية، قد جعل إنشاء هذا الفريق غير شرعي. وعليه، أعلنت الجمهورية العربية السورية ودول أخرى أنها لا تعترف بهذا الفريق غير الشرعي، وبالتالي لا تعترف بالتقارير التي تنصدر عنه.

سابعاً، لقد استهلك ما يُسمى فريق التحقيق وتحديد الهوية سنوات لكي يبلغنا باستنتاج مطابق للاتهامات التي روجت لها دول العدوان الثلاث على سورية - الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة - بعد ساعات فقط من فبركة الحادثة المزعومة في دوما، والتي استخدمتها كذريعة للعدوان على عدة مواقع عسكرية ومدنية في سورية ولغرض المزيد من العقوبات والحصار الجائر على الشعب السوري. إن هذا العدوان يمثل دليلاً جليلاً على أن حادثة دوما المزعومة هي نتاج مسرحية اختلقها هذه الدول لتوجيه ضربة لقوات الجيش العربي السوري في الوقت الذي كان يحقق فيه تقدماً في معركته ضد الإرهاب ويستهدف فيه أوكار الإرهابيين وتحصيناتهم بضربات مركزة ودقيقة باستخدام أسلحته التقليدية. إن إصدار هذا التقرير هو فقط لتبرير عدوان تلك الدول الثلاث ضد سورية في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وهذا يفسر التهليل والترحيب الذي استعرضته الدول الثلاث خلال هذه الجلسة بالتقرير.

تؤكد الجمهورية العربية السورية عدم اعترافها بما يُسمى فريق التحقيق وتحديد الهوية والتقارير التي تصدر عنه ورفضها الكامل لها، بما في ذلك استنتاجاتها الخاطئة. وتعتبر إصدار هذا التقرير دليلاً جديداً على استمرار الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في تسييس هذا الملف والتلاعب بالتقارير الصادرة بشأنه لخدمة أجنداتهم.

التغاضي عن تلك العيوب، بل يجب معالجتها بمسؤولية بغية ضمان سلامة تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد قلنا مرارا وتكرارا أن المسائل التقنية يجب أن تحل بصورة تعاونية لا عن طريق الضغط السياسي، الذي ثبت مرارا وتكرارا أنه استراتيجية فاشلة تعرض للخطر العملية الرامية إلى حل المسائل المتعلقة برمتها. ومن المؤسف أن المعلومات الموثوقة التي قدمتها الحكومة السورية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الجماعات الإرهابية قد تجاهلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، تكافئ بعض البلدان الغربية النظام الإسرائيلي، وهو ليس طرفا، ببرنامج سري لأسلحة الدمار الشامل. ومن الواضح أن النظر في المعلومات في الوقت المناسب كان يمكن أن يؤدي إلى القضاء على الجماعات الإرهابية، بدلا من إخفاء أعمالها. ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنظر إلى احتمال الكشف عن الادعاءات الكاذبة التي قدمتها بعض الدول الغربية، والتي أدت في بعض الحالات إلى عمل عسكري ضد سورية.

وتتمثل المسؤولية الرئيسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تدمير الأسلحة الكيميائية، بوصفها الدعامات الأولى للاتفاقية، غير أن جهودها يعوقها التأخير المستمر من قبل الولايات المتحدة، وهي الجهة الرئيسية الوحيدة المتبقية التي تحوز تلك الأسلحة للإنسانية. وسيعمل اتباع المنظمة نهجا ذا دوافع سياسية على صرف الانتباه عن تلك الضرورة الملحة ويخدم مصالح الولايات المتحدة، وهي دولة طرف حائزة.

إن إيران تدعم انخراط سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حوار بناء على أعلى مستوى وتعاونهما لحل المسائل العالقة في إطار زمني محدد، وإغلاق الملف في نهاية المطاف. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن يكون أي تحقيق نزيها ومهنيا وموثوقا به وموضوعيا وأن يمثل امتثالا تاما لمتطلبات الاتفاقية وإجراءاتها.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

ونعرب عن خالص تعازينا لحكومتنا وشعبي تركيا وسورية إثر الزلزال المدمر الذي ضرب كلا البلدين. وقلوبنا مع إخواننا وأخواتنا في كلا البلدين الذين دمر ذلك الزلزال المساوي حياتهم.

ونرحب بحضور السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وكذلك السيد أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في جلسة اليوم.

بوصفها الضحية الرئيسية للأسلحة الكيميائية في التاريخ المعاصر، تدين إيران بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام هذه الأسلحة وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل جريمة ضد الإنسانية وانتهاك صارخ للقانون الدولي. واستخدام الأسلحة الكيميائية مصدر مأساة كبيرة، حيث عانى شعبنا من آثارها المدمرة بشكل مباشر. وخلال حرب السنوات الثماني التي فرضها نظام صدام على إيران، التزمت بعض البلدان الغربية الصمت إزاء الاستخدام المنهجي للأسلحة الكيميائية ضد الشعب الإيراني أو دعمته بنشاط من خلال إمداد نظام صدام بأسلحة الدمار الشامل هذه وتوفيرها له. ولأن، تتلاعب هذه البلدان نفسها بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتعزيز مخططاتها السياسية، وربما تسيء استخدامها وآلياتها في حالة سورية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء استغلال وتسييس اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فقد تسببت إساءة استخدام بعض الدول الغربية لعملياتها في انقسام بين الدول الأعضاء وأدت إلى تآكل شرعية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصداقيتها وأضعفت الثقة في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويتجلى ذلك الاستغلال السياسي في السيناريو الأخير المتعمد ضد الجمهورية العربية السورية من قبل بعض الدول الغربية التي استخدمت الولاية غير القانونية لفريق التحقيق وتحديد الهوية لتعزيز أهدافها السياسية. ويستند تقرير فريق التحقيق الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير، شأنه شأن تقارير مماثلة سبقته، إلى مصادر غير مصرح بها ويفتقر إلى الاستنتاجات القانونية المطلوبة. كما إنه يتجاهل ملاحظات الحكومة السورية. فيجب عدم

المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية. وسنواصل، أولاً وقبل كل شيء، دعم جهود الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تهدف إلى كفالة المساءلة في سورية. وتلك أيضاً مسؤوليتنا الجماعية تجاه مئات الأرواح البريئة التي أزهقت بسبب الهجمات بالأسلحة الكيميائية في البلد.

وقد سمعنا من الممثلة السامية ناكاميتسو أن المسائل العالقة فيما يتعلق بالإعلانات الأولية واللاحقة للنظام السوري لا تزال كما هي. إننا ندعو النظام السوري مرة أخرى إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتوفير المعلومات اللازمة، لأنه ملزم بذلك بموجب الاتفاقية.

وأخيراً أكدنا، في جلسات المجلس التي عقدت في الأشهر الأخيرة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، على أهمية استمرار المجلس في النظر المنتظم في برنامج الأسلحة الكيميائية السورية. وتعيد التطورات الأخيرة فحسب، بما في ذلك التقرير الثالث لفريق التحقيق، تأكيد تلك الضرورة. ولذلك فإننا نحث المجلس، بوصفنا بلداً مجاوراً، على الإبقاء على هذا البند الحاسم في برنامج عمله الشهري.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع الساعة ١٥/٠٠. رُفِعَت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص شكري لكم، السيدة الرئيسة، ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين، وكذلك السيدة ناكاميتسو والسيد أرياس والسيد أونياتي - لابوردي، على إعرابهم عن التعازي والدعم والتضامن في هذا الوقت العصيب.

ونشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو والمدير العام أرياس والمنسق أونياتي - لابوردي على إحاطاتهم. ونشيد بالاستقلالية والحياد والروح المهنية التي تلتزم بها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد أنشئ فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بولاية لتحديد المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. وشاركت تركيا في تقديم قرار منح هذا التفويض لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٨. وفي الشهر الماضي، خلص فريق التحقيق المستقل في تقريره الثالث إلى أن النظام السوري هو مرتكب الهجوم بغاز الكلور الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويأتي ذلك في أعقاب تحقيقي فريق التحقيق السابقين اللذين أكدا كلاهما مسؤولية النظام عن ثلاث هجمات بالأسلحة الكيميائية في اللطامنة في آذار/مارس ٢٠١٧ والهجوم بغاز الكلور في سراقب في شباط/فبراير ٢٠١٨.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك خطير للقانون الدولي وغير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. وتدين تركيا بشدة الاستخدام